أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير إستدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار منح الإئتمان – دراسة تجريبية –

د. هانى خليل فرج

أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير إستدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار منح الإئتمان – دراسة تجريبية –

د. هانى خليل فرج([1])

ملخص البحث:

استهدف البحث دراسة مدى إدراك أصحاب المصالح فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، خاصة مانحى الإئتمان، للقيمة المضافة من التوكيد المهنى لمراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن الإستدامة. وقد تم إختبار فرض البحث من خلال دراسة تجريبية على عينة من متخذى قرار منح الإئتمان بالبنوك المصرية. وتوصل الباحث من الدراسات السابقة والإصدارات المهنية إلى أن موضوع الإفصاح عن مدى وفاء الشركات بمسئولياتها تجاه التنمية المستدامة محل إهتمام إدارات الشركات وأصحاب المصالح والمنظمات المهنية على السواء. وأن هناك أيضا إستجابة سريعة وقوية للمنظمات المهنية لطلب أصحاب المصالح، وذلك من خلال إصدار معايير التوكيد المهنى الدولية ISAEs ومعايير خدمات التصديق الأمريكية SSAEs ، مما يؤدى إلى إضفاء الصدق على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن الإستدامة. وينعكس هذا التوكيد إيجابا على ترشيد قرارات أصحاب المصالح، خاصة متخذى قرار منح الإئتمان. وتوصل الباحث، من خلال الدراسة التجريبية إلى وجود تأثير لهذا التوكيد على قرار منح الإئتمان. وقد أوصى الباحث بضرورة إلزام الهيئة العامة للرقابة المالية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإلتزام بالإفصاح عن الإستدامة مصحوبا بتقرير توكيد مراقب الحسابات على هذا الإفصاح.

الكلمات المفتاحية: إستدامة الشركات، الإفصاح عن الإستدامة، التوكيد المهنى على الإفصاح عن الإستدامة، قرار منح الإئتمان.

---

(١) مدرس المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة الاسكندرية.

١ – مقدمة:

لقد زاد إهتمام العديد من الشركات بالإفصاح عن إستدامتها، عقب حادثة تلوث أحد الأنهار فى نيجيريا فى أواخر التسعينات، نتيجة إستخراج البترول هناك بواسطة شركة Shell والتى دمرت قرى بأكملها ومجتمعات تعيش حول حقول البترول. ومن هنا وجد طلب على خدمة توكيد مهنى جديدة تهدف إلى التحقق من تأكيدات الإدارة عن الأداء المالى والإجتماعى والبيئى للشركات. وينبع الطلب على هذه الخدمة من إحتياجات أصحاب المصالح مثل المساهمين والمقرضين والمنظمات الحكومية.

ويعتبر الوصول إلى مقاييس مقبولة قبولا عاما للتقرير عن الإستدامة عملية معقدة جدا، بسبب تعدد الأطراف أصحاب المصالح، والتى قد تكون مصالحهم متعارضة، علاوة على أنه يمكن أن يكون هناك عدد لانهائى من عناصر ومؤشرات الإستدامة، ومن ثم فإن معايير التقرير عن الإستدامة قد تكون أفضل حال إتفاق أصحاب المصالح عليها.

ويمثل نقص المعايير فى حد ذاته تهديدا لدور مراقب الحسابات عند تقديم خدمة التوكيد المهنى على تقارير الإستدامة، ودرجة التأكيد المصاحبة لها الأمر الذى ربما يؤدى إلى ظهور فجوة توقعات. وعلى الرغم من ذلك، أصبح الإفصاح عن مدى وفاء الشركات بمسئولياتها المستدامة موضوع إهتمام إدارات الشركات وأصحاب المصالح والمنظمات المهنية على السواء. وكانت إستجابة هذه المنظمات المهنية (IFAC, AICPA, CICA) لطلب أصحاب المصالح على مايؤكد لهم صدق هذا الإفصاح، وصدق محتواه المعلوماتى، سريعة وقوية، وذلك فى صورة معايير التوكيد المهنى الدولية، ومعايير خدمات التصديق الأمريكية، والتى قدمت إطارا مرشدا لدور مراقب الحسابات فى التوكيد المهنى على إفصاحات الشركات عن الإستدامة. وسوف يترتب على أداء مراقب الحسابات لهذا الدور الجديد إضفاء الصدق على هذا الإفصاح، خاصة للشركات المقيدة بالبورصة، مما ينعكس إيجابا على ترشيد قرارات بعض أصحاب المصالح خاصة متخذى قرارات منح الإئتمان.

وفيما يتعلق بالبيئة المصرية، فإن خدمة التوكيد المهنى على تقارير إستدامة الشركات

المقيدة بالبورصة ماتزال غير شائعة، إلا أن قيام البورصة المصرية بالتعاون مع مركز المديرين المصرى ومؤسسة ستاندرد أند بورز ببناء مؤشر (S&P/EGX ESG)، ورغبة الشركات المقيدة بالبورصة فى الإفصاح عن الجوانب الإجتماعية والبيئية والحوكمية للظهور فى هذا المؤشر، بجانب وجود المعيار المصرى لمهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ ، سيولد طلبا متزايدا على خدمة التوكيد المهنى على تقارير إستدامة الشركات المقيدة بالبورصة من جهة. ويوفر إطارا إرشاديا مهنيا لمراقبى الحسابات فى مصر من جهة أخرى.

٢- مشكلة البحث:

يضيف توكيد مراقب الحسابات قيمة لمحتوى الإفصاح عن الأداء المستدام للشركة يفترض أن تنعكس إيجابا على قرارات بعض أصحاب المصالح، خاصة متخذى قرارات منح الإئتمان. **ويمكن التعبير عن مشكلة البحث فى التساؤلات الأتية:**

- ماهى أهمية ومحتوى الإفصاح عن إستدامة الشركات من منظور مهنى؟
- ماهى المتطلبات المهنية لتوكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن الإستدامة؟
- ماهى القيمة المضافة من توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن الإستدامة؟
- هل يدرك مانحو الإئتمان فى مصر، القيمة المضافة لتوكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن الإستدامة؟ وهل تؤثر هذه القيمة على قراراتهم؟ وان وجد هذا التأثير فماهو الدليل على ذلك؟

٣- هدف البحث:

يستهدف البحث دراسة واختبار مدى إدراك أصحاب المصالح فى الشركات، خاصة متخذى قرارات منح الإئتمان، للقيمة المضافة من التوكيد المهنى لمراقبى الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن الإستدامة، وفق دليل إفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة الصادر عن البورصة المصرية فى أكتوبر ٢٠١٦.

٤- أهمية ودوافع البحث:

يكتسب البحث أهمية مهنية وأكاديمية، لكونه يأخذ بعدا مهنيا من خلال البحث فى تنمية عرض خدمات مراقب الحسابات من جهة، وتضييق فجوة التوقعات فى المراجعة من خلال دراسة واختبار مردود هذه الخدمة على قرارات بعض أصحاب المصالح، خاصة متخذى قرارات منح الإئتمان، من جهة أخرى. كما يكتسب البحث أهمية أكاديمية لكونه يتناول قضية مهنية لم تلق الإهتمام والبحث الكافى فى مصر، رغم حاجة أصحاب المصالح لها، وصدور معيار التأكيد المصرى رقم ٣٠٠٠ الذى يمكن الإسترشاد به فى معالجتها مهنيا.

ومن أهم دوافع البحث، المساهمة فى تضييق فجوة التوقعات فى مجال خدمات مراقبى الحسابات فى مصر، والمساهمة فى تضييق فجوة البحث الأكاديمية فى هذا المجال فى مصر. والبحث عن دليل تجريبى بشأن أثر هذه الخدمة على قرار منح الإئتمان فى بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية. كما قد يساهم البحث فى زيادة إدراك القائمين على البورصة المصرية، والجهات الرقابية، لمدى إحتياج مانحى الإئتمان بشكل خاص، وأصحاب المصالح بشكل عام، لهذه الخدمة، ومن ثم جعلها إحدى متطلبات ظهور الشركات المقيدة بالبورصة فى مؤشر (S&P/EGX ESG)، أو جعلها إلزامية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٥- حدود البحث:

يخرج عن نطاق البحث مايرتبط بمراجعة الحسابات من الأبعاد المالية للإفصاح عن الإستدامة. كما لن يتناول البحث الفحص المحدود Limited Review للإفصاح عن الإستدامة. وكذلك يخرج عن نطاقه الشركات غير المقيدة بالبورصة، وأثر الخدمة على قرارات أصحاب المصالح الأخرين، بخلاف مانحى الإئتمان. كما يخرج عن نطاقه الإفصاحات المتعلقة بالإستدامة فى التقارير السنوية للشركات وعلى مواقعها على الإنترنت من منظور المحاسبة المالية. كما يهتم هذا البحث بدراسة قرارات منح الإئتمان، وبالتالى يخرج عن نطاقه أصحاب المصالح الأخرين. وأخيرا، فإن قابلية تعميم نتائج البحث ستكون مقيدة بالمنهجية المستخدمة ومجتمع وعينة الدراسة.

٦- فرض البحث:

سوف يتم إشتقاق الفرض التالى نظريا تمهيدا لإختباره تجريبيا:

يؤثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن الإستدامة إيجابا على قرار منح الإئتمان.

٧- خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث ومعالجة مشكلته، فى ضوء حدوده، سوف يستكمل البحث على النحو التالى:

١/٧- الإفصاح عن إستدامة الشركات المقيدة بالبورصة من منظور مهنى وأكاديمى.

٢/٧- التوصيف المهنى للتوكيد الإيجابى على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن الإستدامة.

٣/٧- محددات قرار منح الإئتمان.

٤/٧- أثر التوكيد المهنى الإيجابى على إستدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار منح الإئتمان واشتقاق فرض البحث.

٥/٧- منهجية البحث.

٦/٧- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٧- الإفصاح عن إستدامة الشركات المقيدة بالبورصة من منظور مهنى وأكاديمى:

مع نهاية القرن السابق، وبداية القرن الحالى، واجه العالم مجموعة من التحديات جعلته مؤهلا لإستقبال فكر الإستدامة، وهى تحديات التنمية. ومع تتبع تطور الفكر التنموى وصولا للإستدامة نجد أنه فى عام ١٩٧٠ كان أول ظهور لمفهوم الإستدامة فى التنمية، تحت مسمى التنمية المستدامة كرؤية نظرية للمخطط الدولى للحفاظ على الطبيعة والذى كان تحت رعاية الإتحاد الدولى لحماية الطبيعة. وفى عام ١٩٧٣ كان بداية ظهور المصطلح الخاص بالتنمية المستدامة عن طريق مجموعة من علماء البيئة. وفى عام ١٩٨٠ ظهرت إستراتيجية الحفاظ العالمية **(The world conservation strategy)**

والتى تم إصدارها عن طريق الإتحاد الدولى لحماية الطبيعة (IUCN) . وفى عام ١٩٨٣ قامت الأمم المتحدة بتشكيل اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، والتى قامت بدراسة العلاقات التبادلية والتكاملية بين التنمية والبيئة، التى أصدرت تقريرها عام ١٩٨٧ تحت مسمى تقرير بروندتلاند Brundtland والذى إشتمل على عدة توصيات هامة، حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة بمفهومها الاشمل. وفى عام ١٩٩٢ إنعقد مؤتمر (قمة الأرض) والذى أسفر عن العديد من التوصيات أهمها جدول أعمال القرن ٢١ لحماية البيئة. (Giovannoni & Fabietti, 2014)

ولقد عرفت لجنة "بروندتلاند" التنمية المستدامة على أنها التنمية التى تأخذ بعين الإعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة فى الوفاء بإحتياجاتها [٢] (WCED , 1987).

كما يقصد بالتنمية المستدامة أنها ذلك التطور الذى يلبى إحتياجات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بمصالح الأجيال القادمة وقدرتهم على تلبية إحتياجاتهم (Kates, etal., 2005). وتتضمن التنمية المستدامة أبعاد متعددة، تتداخل فيما بينها، وهى البعد الإقتصادى والإجتماعى والبيئى. وتهدف التنمية المستدامة إلى تطوير وتحسين جميع جوانب حياة الإنسان، من خلال إهتمامها بتحقيق الإنجاز المتزامن لكل من البعد الاقتصادى، والحفاظ على جودة البيئة، وتحقيق العدالة الإجتماعية فى آن واحد (Buslovich & Searcy , 2014) . إن مفهوم التنمية المستدامة لاينحصر فى علاقة التنمية بالبيئة فحسب، بل إنه يتعدى ذلك الى علاقة التنمية بالأبعاد الاقتصادية والإجتماعية، فالتنمية المستدامة هى النمو الذى يواكب الإحتياجات الحالية بدون تعريض قدرة الأجيال القادمة لمقابلة حاجاتهم للخطر (Joshi & Li , 2016).

ومع تزايد المنافسة العالمية تزايدت الضغوط الإجتماعية على الشركات، فيما يتعلق بكل من أدائها الإجتماعى وافصاحها للجمهور عن هذا الأداء. حيث يؤدى تزايد الإهتمام بالقضايا البيئية إلى زيادة التكاليف وبالتالى إنخفاض الأرباح. ولكن فى الواقع العملى فإن

[2] World Commission on Environment and Development (WCED).

ممارسات الإفصاح البيئى تحقق العديد من المزايا للشركات. ويعنى الإفصاح البيئى تضمين الشركات المعلومات المرتبطة بالبيئة فى تقاريرها السنوية، أو فى تقارير أخرى تعد بواسطة الشركات لتلبية الإستخدامات المتعددة لأصحاب المصالح. ويهتم الإفصاح البيئى بنشر المعلومات المرتبطة بكل من المخاطر البيئية، وأثار الأنشطة على البيئة، والسياسات والإستراتيجيات المتبعة، والأهداف، والتكاليف والتزامات الشركات تجاه البيئة إلى كل من له مصلحة فى الحصول على هذه المعلومات. ويمكن الإفصاح عن هذه المعلومات إما فى التقارير السنوية للشركات، أوفى تقارير مستقلة مخصصة للإفصاح البيئى للشركات. ويساعد هذا الإفصاح فى تحقيق المساءلة، من خلال تقديم البيانات المتعلقة بالبيئة، كما يعتبر كمؤشر على إهتمام الشركة بالإفصاح الأخلاقى للقضايا البيئية. ونظرا لتزايد الإهتمام بالتقرير البيئى فقد تبنت العديد من الشركات فى الدول المتقدمة حول العالم ممارسات التقارير البيئية (Sen, M, 2011) .

كما تزايد حديثا قيام الشركات بالإفصاح عن الإستدامة، سواء فى تقاريرها السنوية أوفى تقارير مستقلة خاصة بالإستدامة. ولقد تناولت بعض الدراسات فحص ممارسات الإفصاح البيئى لعينة من الشركات الهندية لبيان مدى وطبيعة الإفصاح البيئى لهذه الشركات، فى تقاريرها السنوية خلال عامى ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ . وتشير نتائج الدراسة إلى اختلاف مستوى الإفصاح البيئى بين قطاعات الصناعة. وأن معلومات الإفصاح البيئى فى التقارير السنوية للشركات كانت وصفية Narrative أكثر منها كمية. كما تبين أن معلومات الإفصاح البيئى لم تكن كافية لتلبية إحتياجات أصحاب المصالح (Sen, M, 2011) .

كما قام (Boiral , 2013) بفحص مدى فائدة تقارير الإستدامة فى علاج مشاكل التنمية المستدامة وتقديم رؤية مثالية لمسئولية الشركات نحو الإفصاح عن تقارير الإستدامة. وتبين أن حوالى ٩٠ % من الأحداث السلبية الهامة، لأثار أنشطة الشركات، لم يتم الإفصاح عنها فى التقارير. ويتعارض هذا مع مبادئ تحقيق التوازن والشمولية والشفافية فى التقارير وفقا للمبادرة العالمية لإعداد التقارير. لأنه وفقا للمبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI فإن المؤشرات غير المالية فى تقارير الإستدامة يجب أن تتضمن ثلاث مجموعات

رئيسية. وهى مؤشرات إقتصادية ومؤشرات بيئية ومؤشرات إجتماعية. وتشمل أربعة مؤشرات فرعية. وهى مؤشرات ترتبط بحقوق الانسان، ومؤشرات ترتبط بحقوق الموظفين والعاملين، ومؤشرات ترتبط بمسئولية المنتج ، ومؤشرات ترتبط بمسئولية الشركات تجاه المجتمع. ولقد صدرت النسخة الأولى من المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI عام ٢٠٠٠ وتسمى G1 ، أما النسخة الثانية فصدرت عام ٢٠٠٢ أثناء إنعقاد قمة العالم للتنمية المستدامة وتسمى G2 ،أما النسخة الثالثة فقد صدرت عام ٢٠٠٦ وتسمى G3 . وأخيرا صدر الإصدار الرابع من المبادرة العالمية لإعداد التقارير وتسمى G4 عام ٢٠١٣ (أحمد، ٢٠١٤).

ونظرا لأهمية تقارير الإستدامة فقد تزايد الإهتمام الدولى بشأن الإفصاح عن إستدامة الشركات، وظهر ذلك من خلال تزايد عدد المبادرات الدولية، التى تدعم الإفصاح عن إستدامة الشركات. ومن أمثلة هذه المبادرات؛ قمة الأرض التى نظمتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٢، والميثاق العالمى للأمم المتحدة الصادر عام ٢٠٠٢، وقمة الأرض المنعقدة عام ٢٠٠٢، وقمة الأرض عام ٢٠١٢ والتى تسمى قمة ريو ٢٠ (Rio 20) والتى أكدت على تعزيز الإقتصاد الأخضر، من أجل دعم التنمية المستدامة. والمبادرة العالمية لإعداد التقارير، التى كان أخر إصدار لها G4 عام ٢٠١٣. (Kuhlman & Farrington, 2015) . **وتشمل مؤشرات المبادرة العالمية لإعداد التقارير ثلاثة أجزاء هى:**

الجزء الأول : يختص بإطار الإفصاح ويشمل إطار الإفصاح ومتغيرات التقرير والحوكمة.

الجزء الثانى : يختص بالإفصاح عن نهج (توجه) الإدارة .

الجزء الثالث : يختص بالإفصاح، عن مؤشرات الأداء الخمس وهى: المؤشرات الإقتصادية، والمؤشرات البيئية، والمؤشرات الخاصة بالعمال والتوظيف، والمؤشرات الخاصة بحقوق الإنسان، والمؤشرات المرتبطة بالمجتمع ومسئولية المنتج.

ونظرا لأهمية تقارير الإستدامة فقد تزايد عدد الشركات التى إنضمت إلى مبادرات الإستدامة والإفصاح عن أنشطتها فى تقاريرها السنوية، عبر المواقع الإلكترونية لها، وكذلك عبر وسائل الإتصالات الأخرى. كما تزايد إستخدام تقارير الإستدامة كتقرير للجمهور، لإمداد المساهمين بصورة عن مركز الشركة وأنشطتها الإجتماعية والإقتصادية والبيئية

(Moneva, etal., 2006). ولقد أشارت دراسة (Morelli, 2011) إلى مجموعة من المسببات الأساسية، التى شجعت الشركات على تبنى تقارير الإستدامة للإفصاح عن أنشطتها وهى: مسببات الأسواق وتتمثل فى المنافسة، ومسببات القيم وتتمثل فى القيم الإضافية، ومسببات الإتصال وتتمثل فى التحليل الشامل لجميع المصالح، ومسببات المشاركة وتتمثل فى تحقيق المكاسب للشركة وللأطراف ذات العلاقة، ومسببات تكنولوجيا دورة الحياة وتتمثل فى التركيز على الوظائف، ومسببات زمنية وتتمثل فى التخطيط طويل الأجل، ومسببات الحوكمة الشاملة للشركات.

كما توجد مجموعة من الحوافز التى تشجع الشركات على إصدار تقارير الإستدامة. وتنقسم هذه الحوافز إلى ثلاثة مجموعات هى :

- مجموعة الضغوط الخارجية، وتشمل: المتطلبات القانونية وضغوط أصحاب المصالح كالمستثمرين، والعملاء، وضغوط المنافسة، ومتطلبات الإفصاح والشفافية.
- مجموعة الضغوط الداخلية، وتشمل: طلبات الإدارة وسياسة الإلتزام وتوقعات الموظفين، والحاجة إلى التطوير المستمر عبر الزمن والضغوط من الإدارة الرئيسية.
- المجموعة الثالثة، وترتبط بإتاحة الفرصة للمشاركة فى تاريخ الشركة (Buslovich & Searcy, 2014)

وعند فحص محددات الإختلاف بين الشركات، التى تقوم بنشر تقارير متكاملة Integrated Reports وبين تلك التى تستخدم التقارير التقليدية فى الإفصاح عن الإستدامة، تبين وجود إختلافات بينهم وذلك بسبب إختلاف المحددات التالية: النظام السياسى للدولة، والنظام المالى بالدولة، والنظام التعليمى والتوظيفى، والنظام الثقافى، ومدى تطور النظام الإقتصادى المطبق (Berg & Jensen, 2012) .

كما أشارت دراسة (Aktas , 2013) إلى أن التقارير المالية تعد أكثر مصادر المعلومات أهمية، وذلك لكل من مستخدمى المعلومات المالية، والمستثمرين، والمقرضين، والدائنين الأخرين، الذين يعتمدون على المعلومات المالية فى إتخاذ قراراتهم. ولذلك فإن الجهات الحكومية ألزمت الشركات بالإفصاح للجمهور عن المعلومات المالية فى تقاريرها السنوية. ولاشك أن المعلومات غير المالية لها دور هام بجانب المعلومات المالية فى عملية

إتخاذ القرارات، حيث من الواضح أن الإفصاح عن كل من المعلومات المالية وغير المالية يحسن من عملية إتخاذ القرارات. وأن التقارير غير المالية تقدم للأطراف ذات العلاقة (المستثمريين، الموظفيين، العملاء، المنظمات غير الحكومية)، وكذلك للجمهورمعلومات عن أثار أنشطة الشركات على القضايا البيئية والإجتماعية والحوكمة.

وتشير دراسة (Fifka & Drabble ,2012) إلى تزايد الإهتمام فى الوقت الراهن بتقارير الإستدامة من قبل كل من منظمات الأعمال والأكاديميين على حد سواء، حيث توصلت الدراسة إلى وجود إختلافات فى مدى الإفصاح، وشكل تقارير الإستدامة بين الدول، بسبب إختلاف المحددات التى تشجع الشركات على الإفصاح عن الإستدامة، ومنها إختلاف الثقافات والبيئة الإقتصادية والإجتماعية بين الدول. كما أظهرت الدراسة أن الثقافة ذات التوجه القوى نحو المساهم لاتؤدى إلى إفصاحات بشكل مكثف عن القضايا الإقتصادية فى تقارير الإستدامة، فى حين أن مدى الإفصاح فى التقارير البيئية يعتمد على قوة الإلتزام بالبيئة. كما تبين أن أثار الثقافة والعوامل الإقتصادية والإجتماعية على الإلتزام بمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير كان محدودا. وأخيرا فإن الأجزاء المخصصة للقضايا البيئية والإجتماعية فى تقارير الإستدامة كانت أطول من الأجزاء المخصصة للقضايا الإقتصادية.

كما قامت دراسة (Berg & Jensen, 2012) بتحليل محددات الإختلاف بين الشركات التى تقوم بنشر التقارير المتكاملة عن الإستدامة فى تقرير واحد، يشتمل على المعلومات المالية وغير المالية ويهتم بالأبعاد طويلة الأجل، وبين تلك التى تستخدم التقارير المالية التقليدية فى الإفصاح عن الإستدامة. ولقد تبين وجود إختلاف بين الشركات التى تستخدم التقارير المتكاملة للإستدامة، وبين تلك التى تستخدم التقارير التقليدية للإستدامة.

كما أشارت دراسة (Haniffa & Amran, 2011) إلى أن حجم الشركة كان له أثر هام على تقارير الإستدامة، أى أن هناك إرتباطا بين حجم الشركة، كأحد محددات الإفصاح عن الإستدامة وبين قيام الشركات بالإفصاح عن هذه الإستدامة. كما أشارت الدراسة إلى صعوبة توافر المعلومات المنشورة عن الإستدامة لبعض الشركات، بجانب أن بعض الشركات تتعامل مع هذه المعلومات بإعتبارها سرية. وأخيرا، فإن جزء كبير من هذه

المعلومات كان فى شكل وصفى، ويحتاج لمقاييس كمية للتعبير عنه فى شكل كمى.

ولقد أصدرت البورصة المصرية فى أكتوبر ٢٠١٦ الدليل الإسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن أداء الإستدامة، بهدف تعزيز الشفافية فى سوق رأس المال المصرى، والتأكد من أن الشركات المقيدة بالبورصة قادرة على وضع مفهوم واضح للإستدامة، حتى يتسنى لها الإفصاح عن سياساتها وأدائها وأعمالها ذات الصلة. كما يسهم هذا الدليل فى إرشاد الشركات المقيدة إلى تقديم تقارير إستدامة دورية توضح فيها أدائها وممارساتها المتعلقة بحماية البيئة والمسئولية الإجتماعية والحوكمة، إذ أن تقارير الإستدامة تعد من أهم العناصر المؤثرة على القرارات الإستثمارية التى يتخذها المستثمرون من المؤسسات والأفراد. كما تعتمد البورصة المصرية فى مراجعتها الدورية لمؤشر المسئولية الإجتماعية على الإفصاحات الواردة بتلك التقارير الدورية، التى تصدرها الشركات المقيدة. ولقد تم إعداد الدليل الإسترشادى للإفصاح للشركات المقيدة عن أداء الإستدامة ليوفر إرشادات لتلك الشركات لإعداد تقارير إستدامة تتماشى مع معايير ومتطلبات التنمية المستدامة عالميا وفق المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI ، والميثاق العالمى للأمم المتحدة UNGC. **وينقسم الدليل الإسترشادى إلى ثلاثة أقسام كالتالى:**

أ- يتناول **القسم الأول** أهمية الإفصاح عن أداء الإستدامة، والذى يتضمن إدماج مبادئ الحوكمة والأداء البيئى والإجتماعى فى سياسات الشركات من أجل تحقيق أهداف الإستدامة على المدى البعيد. وتمثل تقارير الإفصاح عن الإستدامة ومعايير الحوكمة والأداء البيئى والمجتمعى بالنسبة للبورصة المصرية إنماء لأسواق جيدة الأداء، وتوافر شركات مقيدة أكثر قوة وأقدر على تقييم المخاطر والفرص وادارتها، وخلق أسواق أكثر جاذبية، ومساعدة الشركات على الإفصاح عن المعلومات وتهيئتها نحو الإلتزام بالمعايير المتبعة فى تقديم المعلومات الجوهرية، ذات الصلة بحماية البيئة والمسئولية المجتمعية والحوكمة ولها تأثير على الأداء المالى للشركة. كما تساعد الشركات على رفع قدراتها التنافسية فى مجالات الإستدامة. وبالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة تمثل تقارير الإفصاح عن الإستدامة تحسنا فى إمكانية الحصول على رؤوس أموال، وتحقيق الربحية والنمو، والإمتثال لخطط العمل التصحيحية وادارة المخاطر، وتعزيز السمعة الجيدة للشركات ورفع

قيمة علاماتها التجارية وتشجيع إشراك العاملين.

ب- يتناول **القسم الثانى** من الدليل الإسترشادى المسئولية والإشراف كما يلى:

ب/١- مسئولية الشركة المقيدة تجاه الإستدامة، والتى تنطوى على التحديد الدقيق لأوجه الإستدامة المعنية بها الشركة، وتوفير الموارد لإجراء التغييرات اللازمة، وتحديد المسئوليات والأدوار المرتبطة بها، ووضع التدابير لتقييم مشاريع الإستدامة وقياس ما أحرزته من تقدم، وتطوير تقارير الإستدامة وتحديد الأحداث الجوهرية، وتطوير خطة إشراك أصحاب المصالح ، والإلتزام بالمشاركة فى المبادرات العالمية.

ب/٢- دور مجلس الإدارة فى تعزيز الإستدامة ويقسم إلى مرحلتين من الإرشادات:

المرحلة الأولى: تتضمن دمج فكر الإستدامة فى مهمة الشركة وفى قيمها، والتواصل من أجل الوفاء بإلتزامات الشركة، وارساء مبدأ الإستدامة فى إدارة المخاطر المتوقعة بالشركة، ودمج الإستدامة فى إستراتيجية الشركة وتطبيق الإجراءات الإشرافية اللازمة، وتفويض لجنة لإدارة مسئولية الشركة تجاه مجالات الإستدامة، واعداد التقارير اللازمة للإفصاح عن أعمال الإستدامة لأصحاب المصالح .

المرحلة الثانية: تتضمن منح مكافأت للمسئولين عن أعمال الإستدامة بالشركة، وتوظيف مديرون ذو خبرات فى مجالات الإستدامة، وتوجيه وتدريب العاملين على دور دمج الإستدامة فى أعمال الشركة، وتوفير أليات لإشراك أصحاب المصالح، وتعيين رئيس تنفيذى للشركة ذو كفاءة فى مجالات الإستدامة، وأخذ إعتبارات الإستدامة فى قرارات الشركة المحورية.

ب/٣- إختصاصات لجنة الإستدامة وقواعد حوكمة الشركات، حيث تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة فى تحقيق مسئولياتها الإشرافية المتصلة بإدارة موضوعات الحوكمة الخاصة بالشركة.

ج- يتناول **القسم الثالث** إستعراض الخطوات المتبعة فى إعداد تقارير إستدامة فعالة طبقا لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة SSE- والأطر المعتمدة لإعداد تقارير الإستدامة دوليا. وتتضمن خطوات إعداد تقارير الإستدامة على:

- وضع الأهداف الأساسية ودمج مفهوم الإستدامة فى أعمال الشركة.

- إشراك مجلس إدارة الشركة.
- إشراك أصحاب المصالح.
- تحديد الأحداث التى يتعين مناقشتها وتقييم الأداء.
- تحديد الأحداث بحسب نشاط الشركة (القطاع / الصناعة)
- تحديد الأحداث الجوهرية .
- الإفصاح والإقرار عن مؤشرات الأداء ذات الصلة.

ويرى الباحث أن هذا الدليل الإسترشادى والعمل فى البورصة المصرية من شأنه أن يخلق طلبا حيويا على دور متطور لمراقب الحسابات فى مصر، بشأن التوكيد على إفصاح الشركة المقيدة عن الإستدامة، وهو دور لاتوفره مراجعة حسابات تلك الشركات، أو حتى فحص قوائمها المالية. وهذا يمهد لقيام متخذى القرار بتطوير القوانين التشريعية ومعايير المحاسبة والمراجعة والقواعد الأخلاقية بحيث تكون أكثر إلزاما، وتشجع الشركات على تبنى تقارير الإستدامة كتقارير مستقلة تفصح فيها عن معلومات التنمية المستدامة لأنشطتها بشكل يتماشى مع إرشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI. كما يرى الباحث أن إلزام الشركات بإعتماد تقارير الإستدامة الخاصة بها من مراقب حسابات، مثلما هو الحال فى التقارير المالية السنوية، مع توسيع نطاق مسئولية مراقب حسابات لتشمل التوكيد على تقارير الإستدامة للشركات، وبيان مدى إلتزامها بمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI.

٢/٧- التوصيف المهنى للتوكيد الإيجابى على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن الإستدامة:

يتناول الباحث فى هذه الجزئية التوصيف المهنى لخدمة التوكيد على إفصاح الشركات عن الإستدامة. ويشمل هذا التوصيف؛ التعريف بالخدمة والهدف منها ومجالها ونطاقها والقائم بها ومعيار القياس المستخدم ومراحلها ومعاييرها المهنية.

وفيما يتعلق بمفهوم الخدمة، واستنادا إلى مفهوم مراجعة الحسابات، وفقا لمعاييرالمراجعة المتعارف عليها GAAS، وبالرجوع إلى تشكيلة خدمات مراقب الحسابات، وتعريف التوكيد

المهنى حسب ماصدر عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهنى الدولية IAASB التابع للإتحاد الدولى للمحاسبين IFAC، ومعايير التصديق SSAE الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى AICPA، يمكن تعريف خدمة التوكيد بصفة عامة بأنها عملية يعبر فيها الممارس عن إستنتاجاته بشأن قياس وتقييم موضوع معين، وفقا لمعيار محدد (ISAE 3000) ، وأوضح (لطفى ، ٢٠٠٥) أن تعريف خدمات التأكيد تركز على عملية إتخاذ القرار، إذ يتطلب إتخاذ القرار معلومات نوعية، مالية أو غير مالية. كما تركز على كل مايتعلق بتحسين جودة المعلومات وصياغتها وزيادة الثقة فيها وموضوع الإستقلال المطلوب فى مراقب الحسابات لأداء خدمات التأكيد، كما أنها خدمة مهنية تخضع للحكم المهنى لمراقب الحسابات، فيما يتعلق بمعلومات خدمة التأكيد. كما تعرف خدمة التوكيد على محتوى تقرير الإستدامة على أنها خدمة توكيدية تصديقية تستهدف تحسين جودة معلومات الإستدامة، لخدمة أصحاب المصلحة فى الشركة، من خلال إختبار مزاعم الإدارة بشأن الإستدامة وابداء رأى فنى محايد بشأن مدى صدق تلك المزاعم وتوصيله لأصحاب المصلحة فى الشركة (على ، ٢٠٠٩). كما أوضح (ياسين، وفيحاء، ٢٠١٤) أن خدمات التأكيد هى خدمات مستقلة تهدف إلى تحسين جودة المعلومات لمتخذى القرارات، وتحسين مصداقية وملاءمة المعلومات، التى يستخدمها الأفراد عند إتخاذ القرارات، وهى خدمات تقدم من طرف مستقل يتصف بالحياد.

وقد إتفق (WBCSD,2016) مع معيار[٣] AA1000 AS فى تعريفه لخدمة التوكيد على تقرير الإستدامة بأنها" العملية التى يقوم مقدم الخدمة من خلالها بتقييم وابداء إستنتاج عن إفصاحات عامة بشأن أداء الشركة، بالإضافة إلى نظم وبيانات وعمليات الشركة بإستخدام المعايير المهنية والفنية ومعايير القياس المناسبة، من أجل تعزيز مصداقية المعلومات لخدمة أصحاب المصالح". وتنحصر مستويات التأكيد بين نهايتين هما التأكيد المطلق، وعدم وجود التأكيد. وخلال هذا المستوى هناك نوعان من التأكيد هما التأكيد المعقول والتأكيد المحدود، ويقصد بالتأكيد المعقول وجود مستوى عال، فيما يتعلق بالحصول

[3] **AA 1000 Assurance Standard.**

على الأدلة اللازمة للممارس، التى تمكنه من التوصل إلى إستنتاج إيجابى أى ليس هناك تحريفات مهمة فى ظروف عملية التأكيد المتفق عليها. وتشمل ظروف العملية شروط التكليف، وخصائص الموضوع، والمعايير التى يتم إستخدمها واحتياجات المستخدمين وغيرها من الأمور المؤثرة فى عملية التأكيد. إن الهدف من التأكيد المعقول هو تخفيف مخاطر عملية التأكيد لمستوى مقبول فى ظروف العملية (لطفى،٢٠١٠).

أما التأكيد المحدود فقد عرفه IAASB بأنه عملية تهدف إلى تقليل مخاطر عملية التأكيد إلى مستوى مقبول فى ظروف العملية بوصفة أساسا لشكل سلبى من التعبير عن إستنتاج الممارس(IAASB, 2010) ، وتتضمن خدمات التوكيد المهنى علاقة ثلاثية الأطراف كالتالى:

أ. **الممارس:** وهو مصطلح أوسع من المراقب، لأنه قد يطلب منه أداء عمليات تأكيد تتطلب مهارات ومعرفة متخصصة، تفوق ماهو متعارف عليه فى مراجعة الحسابات، كما يمكن للممارس الإستعانة بخبير.

ب. **الطرف المسئول:** هو الشخص الذى يكون مسئولا عن موضوع المهمة مباشرة، أو عن المعلومات الخاصة به، ويقدم الطرف المسئول إقرارا مكتوبا بتقييم أو قياس موضوع المهمة، بالرجوع إلى مقاييس محددة .

ج. **المستخدمون:** هم شخص، أو مجموعة أشخاص، يقوم الممارس بإعداد التقرير لهم (لطفى ، ٢٠١٠).

ويتمثل الهدف من الخدمة فى إبداء مقدم الخدمة إستنتاجا إيجابيا محايدا، أو توكيدا معقولا، بشأن إفصاح الشركات عن الإستدامة، فى شكل تقرير مكتوب، حيث يحرص مقدم خدمة التوكيد على توفير توكيد معقول بشأن تخفيض خطر القيام بخدمة التوكيد إلى حد مقبول، أو منخفض، فى ظل الظروف المحيطة بأداء الخدمة. وكذلك تقييم مدى إكتمال وملاءمة ودرجة الإعتماد على تقاريرالإستدامة بالنسبة لأصحاب المصالح (FEE, 2006)

وبشأن مجال خدمة التوكيد المهنى على مزاعم الإدارة بشأن الإستدامة، يمكن القول بأن مجال تلك الخدمة يشتمل على مزاعم الإدارة بشأن الإستدامة بأبعادها الثلاث، الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، خاصة المزاعم بشأن مدى وجود خطط للإستدامة ، ومدى وجود برامج

لها، ومدى تفعيل برامجها، ومدى شمولية برامجها للأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، ومدى كفاية الإفصاح عن خطط وأليات وبرامج الإستدامة، ومدى كفاية الإفصاح عن مدى نجاح الشركة فى تنفيذ برامج الإستدامة (على ، ٢٠٠٩). ويرى (Hui, 2012) أن مجال خدمة التوكيد المهنى على الإستدامة يتحدد وفقا للمعيار المستخدم بواسطة مقدم الخدمة فى القياس والتقييم، وأن هناك صعوبة فى تحديد مجال الخدمة بدقة، بالمقارنة بمجال المراجعة المالية التقليدية. ويجب على مقدم الخدمة أن يلم بكافة المقاييس ذات الطابع الكمى وغير الكمى، مما يؤدى إلى وجود مساحة من الحكم الشخصى له، رغم وجود بعض الإرشادات أو المعايير. فى حين يذكر (Manu rung & Basuki, 2010) أن المعلومات الواردة فى تقرير الإستدامة، الذى تعده الإدارة، هو المحدد لمجال التوكيد المهنى، ومن ثم المعلومات التى يراجعها مراقب الحسابات.

ويتحدد نطاق الخدمة بمدى الإختبارات والإجراءات، التى سيؤديها مراقب الحسابات، وذلك أمر تحكمه عدة إعتبارات، من أهمها حكمه المهنى بشأن مدى كفاية وملاءمة الأدلة التى جمعها لأغراض الحكم على مدى صدق مزاعم إدارة الشركة بشأن وضع وتنفيذ خطط وبرامج الإستدامة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية (على، ٢٠٠٩). ويرى البعض (Manu rung & Basuki, 2010; Hui, 2012) أن أساليب وأدوات المراجعة المستخدمة فى جمع الأدلة فى خدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة تتمثل فى قوائم الإستقصاء والملاحظة وزيارة المواقع والمقابلات الشخصية مع الإدارة والعاملين وفحص المستندات والنظم والعمليات وورش العمل وطلب الإقرارات الإدارية.

وفيما يتعلق بالقائم بأداء الخدمة، فقد أشارت دراسة (Edgley, etal. , 2010) إلى أنه فى معظم الحالات تقوم الإدارة بتعيين القائم بأداء الخدمة ويقدم لها تقريره، الأمر الذى يؤثر على إستقلال القائم بالتوكيد، وعلى جودة تقارير التوكيد المهنى، بالإضافة إلى إحتمال غياب أو نقص الشفافية والمصداقية، خاصة وأن الإدارة تحدد مجال التوكيد ودرجة الوصول إلى المعلومات الداخلية المقدمة للقائم بأداء خدمة التوكيد، أى أنها تضع قيودا على مجال الخدمة، مما يؤدى إلى تضييق هذا المجال، وبالتالى التأثير على مستوى التوكيد الذى يقدمه القائم بأداء الخدمة. الأمر الذى يستفاد منه أنه من الملائم أن يتم تكليف مؤدى هذه

الخدمة بمعرفة أصحاب المصلحة، خاصة المساهمين.

إلا أن (Ambrose & Jonas, 2011) أشارا إلى أن مكاتب المحاسبة والمراجعة تمثل أعلى نسبة بين مقدمى خدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة، وذلك لثقة أصحاب المصلحة فى إستقلالية وقدرة ومهارات وامكانيات ونزاهة وكفاءة وخبرة وموضوعية ومؤهلات مراقبى الحسابات. ويتميز سوق خدمة التوكيد على إفصاح الشركات عن الإستدامة بأنه سوق تنافسى، حيث لايحتكر مراقب الحسابات تقديم هذه الخدمة، ولكنه يواجه منافسة من مقدمين أخرين (Cohen & Simnett,2015).

وعلى الرغم من وجود العديد من مقدمى هذه الخدمة، بخلاف مراقبى الحسابات، إلا أن أبرزهم المهندسون العاملون بالمكاتب الهندسية، الذين يتمتعون بخبرات هندسية ودراية كبيرة بالعمليات المعقدة ويعملون فى فريق متعدد التخصصات، وكذلك الإستشاريين العاملين بمكاتب خدمات الإستدامة، الذين يتمتعون بخبرات واسعة فى قضايا الإستدامة. وبالتالى يخضع إختيار مقدم الخدمة للتكلفة والمنفعة، حيث يتمتع مراقب الحسابات بالكفاءة اللازمة لأداء خدمة التوكيد المهنى، لما له من إستقلال وتوفر الإجراءات الرقابية لجودة التوكيد، وكذلك تتمتع مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى بسمعة طيبة وشبكة دولية تمكنها من تقديم الخدمة للشركات متعددة الجنسيات ولذلك فإن التوكيد المهنى الذى يقدمه مراقب الحسابات يعد أكثر جودة وبالتالى أكثر منفعة(Peters & Romi,2015) .

وعلى الجانب الأخر، يتمتع إستشارى الإستدامة بالمهارات والخبرة المتخصصة فى قضايا الإستدامة، ويعتمد عند أداء الخدمة على الإصدار الفنى AA1000AS الذى تم إعداده خصيصا للتوكيد على إستدامة الشركات والذى يتميز بمرونته مقارنة بالإصدارات المهنية. كما يقدم إستشارى الإستدامة من خلال أدائه للخدمة إستنتاجا وتوصيات، تمكن الشركة من تحسين التقرير عن إستدامة الشركات (Casey & Grenier, 2015).

ويرى الباحث أنه يجب أن تتوافر فى مقدم الخدمة بعض المتطلبات لأداء الخدمة، حيث يجب أن يتمتع بالكفاءة فى كل من القياس والتقرير عن إستدامة الشركات، وممارسات التوكيد المهنى، وأن يتمتع بالإستقلال والمتطلبات الأخلاقية الأخرى، بجانب تطبيق إجراءات الجودة عند أداء الخدمة. وأن يقوم بأداء الخدمة بشكل منظم مبنى على جمع

الأدلة لتقييم ماإذا كانت تقارير إستدامة الشركات، توفر عرضا معقولا ومتوازنا لأداء الشركة المتعلق بالإستدامة. ولذلك فإنه من المنطقى أن يقدم هذه الخدمة مراقب الحسابات بالإستعانة بفريق عمل متخصص. ويفضل أن يكون نفس المراقب المكلف بمراجعة القوائم المالية للشركة.

وفيما يتعلق بمعايير قياس الأداء الملائمة، عند أداء خدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة، تعد إرشادات GRI G4 من أبرز هذه المعايير، بالإضافة لمبادئ المساءلة AA1000APS[4] التى تتضمن ثلاثة مبادئ هى: الشمولية، والأهمية النسبية، والإستجابة. وكذلك مبادئ الميثاق العالمى للأمم المتحدة. وفى مصر صدر الدليل الإسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة فى أكتوبر ٢٠١٦ عن البورصة المصرية وقدم عددا كبيرا من معايير قياس الأداء وفقا لعدد من المبادرات الدولية فى الإفصاح عن الإستدامة مثل الإتفاق العالمى للأمم المتحدة، ومبادرة التقرير العالمى GRI ، ومبادرة الأمم المتحدة لمبادئ الإستثمار المسئول UN PRI ، ومعايير المسئولية الإجتماعية ISO 26000 ، ومبادرة إعداد التقارير العالمية، ومعايير الإفصاح عن أحوال المناخ وغيرها. حيث تناولت معايير قياس الأداء ثلاثة مجالات فى الشركات:

الأول: المجال البيئى؛ ويتناول معايير عن الإفصاح عن التغيرات المناخية المؤثرةعلى الشركة، وادارة التنوع البيولوجى، وأنظمة الإدارة البيئية.

الثانى: المجال الإجتماعى؛ ويتناول معايير عن ممارسات والعلاقات مع العاملين، والتدرج والتنوع، والبرامج والدورات التى تقيم وتدير أثار العمليات على المجتمع، وسياسات المسئولية عن المنتجات .

الثالث: مجال الحوكمة؛ ويتناول معايير عن هيكل الملكية وحقوق المساهمين، والمعلومات المالية والتشغيلية، والقواعد الأخلاقية والسلوكية ومسئولية الشركة، وهيكل الإدارة ومجلس الإدارة .

وعلى الإدارة إعداد تقرير الإستدامة وفقا لهذه الإرشادات. وبالتالى فإن القائم بأداء خدمة

[4] **AA 1000 Accountability Principles Standard.**

التوكيد المهنى على إفصاح الشركة عن الإستدامة سيعتمد على مزاعم وتأكيدات الإدارة الواردة فى تقرير الإستدامة.

وبشأن المعايير المهنية للخدمة أشارت دراسة (Ackers, 2009) إلى أن معايير أداء خدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة تتوقف على مقدم الخدمة. ويمكن لمقدم الخدمة إستخدام أكثر من إطار، أومعيار، إلا أن مراقبى الحسابات عند أدائهم لخدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة يفضلون المعيار الدولى لخدمة التوكيد المهنى رقم (٣٠٠٠) بالإضافة إلى المعايير المهنية لخدمات التصديق، الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى، وقواعد أداب سلوك المهنة.

وتعتبر معايير التأكيد الدولية بمثابة المقاييس والمبادئ المهنية التى توفر الإرشادات اللازمة لتمكين مراقب الحسابات من القيام بالإجراءات الضرورية لتنفيذ عمليات التأكيد المختلفة. وتكتسب تلك المعايير أهمية خاصة بالنسبة لكل من مراقب الحسابات، والأطراف المستفيدة الأخرى، بإعتبارها تساهم بدرجة كبيرة فى تنظيم الأداء المهنى لمراقب الحسابات، وتوفير قدر معقول من التجانس فى ذلك الأداء. مما يمكن المستخدمين من إمكانية المقارنة بين تقارير التأكيد المختلفة، وسهولة تفسير وفهم ما تتضمنه من بيانات ومعلومات مختلفة.

ويتضمن المعيار الدولى رقم (٣٠٠٠) المتطلبات الأساسية للقيام بعمليات التأكيد، وكذلك الإطار الدولى لعمليات التأكيد والمتطلبات التفصيلية المتعلقة بتلك المتطلبات الأساسية. وتعد تلك المتطلبات بمثابة الأسس والمبادئ الرئيسية التى تنظم عمليات التأكيد وتحدد شروطها وواجبات مقدم التأكيد بشأن القيام بها. حيث ينظم مجالات قبول عملية التأكيد والإستمرار فيها، والموافقة على شروط العملية، وتخطيط وأداء العملية، واستخدام عمل الخبير، والحصول على الدليل، وأخذ الأحداث اللاحقة فى الإعتبار، والتوثيق والتقرير عن التأكيد (حسين، ٢٠١٣). ويرى (Hui , 2012) أن خدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة خدمة إختيارية فى الوقت الحالى حيث لا يوجد إلزام مهنى بها.

وبشأن مراحل خدمة التوكيد المهنى، تمر خدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة بأربع مراحل وهى مرحلة قبول التكليف، ومرحلة التخطيط ، ومرحلة التنفيذ، ومرحلة إعداد التقرير عن نتائج التوكيد المهنى.

حيث تبدأ مرحلة قبول التكليف بقبول مراقب الحسابات لتكليفه بمهمة التوكيد على إفصاح الشركة عن الإستدامة من قبل الجمعية العامة للشركة. ووفقا للمعيار الدولى (ISAE, 3000) يجب على مراقب الحسابات الحصول على المعلومات الكافية عن العميل، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك تقييم الكفاءة الفنية والمهنية لمكتب المراجعة الذى ينتمى إليه للقيام بهذه الخدمة، خاصة أعضاء فريق العمل ممن لهم خبرة وتخصص يتناسب مع المتطلبات الفنية لأداء هذه المهمة. وكذلك تقييم إستقلال أعضاء فريق المراجعة الرئيسى، ومدى قدرتهم على بذل العناية المهنية الكافية فى تأدية المهمة. كما يجب على مراقب الحسابات أن يتأكد من فهم العميل للهدف من التكليف والتأكد من تحديد مسئوليات الإدارة ومسئولياته وحدود التكليف. على أن تكون بنود التكليف فى صورة مكتوبة فى شكل تعاقدى يوافق عليها العميل. وعلى مراقب الحسابات رفض قبول أداء التكليف فى حالة عدم فهم العميل لهذه البنود، أو فى حالة عدم ملاءمة المعايير التى على أساسها يقوم التوكيد المهنى.

أما فيما يتعلق بمرحلة تخطيط أعمال التوكيد فإن مراقب الحسابات يجب أن يراعى إصدار أحكام أولية على خطر التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة، وكذلك إصدار أحكام أولية عن الأهمية النسبية لتأكيدات الإدارة.

وتتعلق الأهمية النسبية بتحديد مراقب الحسابات لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة، وتقييم ماإذا كانت المعلومات فى مجال التكليف خالية من التحريفات الجوهرية، مع تحديد أهم العناصر التى تؤثر على قرارات أصحاب المصالح. ويجب على مراقب الحسابات فى هذه المرحلة تصميم إجراءات جمع الأدلة الكافية والملائمة مع أداء تلك الاجراءات بقدر من الشك المهنى، مع ضرورة إلمامه بمتطلبات إفصاح الشركة عن الإستدامة.

وفى مرحلة أداء إجراءات التوكيد، يجب على مراقب الحسابات الإستعانة ببعض الخبراء الذين تتوافر لديهم معرفة ومهارات متخصصة، قد تكون غير متوافرة لديه أو فريق المراجعة التابع له، مع ضرورة الإشراف على المساعدين وحل المشاكل التى تواجههم، ومتابعة أداء إجراءات الحصول على الأدلة الكافية والملائمة وطلب إقرارات من الإدارة، وتوثيق أعمال

التوكيد المهنى.

أما بشأن مرحلة التقرير عن نتائج التوكيد والذى يعد بمثابة الأداة، التى يتم من خلالها توصيل مراقب الحسابات لإستنتاجه لأصحاب المصالح، بشأن ماإذا كانت مزاعم الإدارة فى تقريرها عن الإستدامة تتمشى مع متطلبات القياس والإفصاح السارية التى إتفق عليها مع عميله. ويجب أن يستوفى تقرير مراقب الحسابات مجموعة من العناصر الأساسية مثل العنوان، والطرف الموجه إليه التقرير، وتاريخ التقرير والتوقيع (O` Dwyer , et al., 2011).

يخلص الباحث مما سبق إلى أن التوكيد على إفصاح الشركات عن الإستدامة هى خدمة مهنية تصديقية تستهدف عمل توكيد ايجابى لخدمة أصحاب المصالح فى الشركات، بما فيهم الإدارة والجهات الرقابية. وأن مجال هذه الخدمة هو مزاعم الإدارة بشأن وفاء الشركات بمتطلبات الإستدامة، وأن هذه المزاعم فى أغلبها غير مالية مما يجعلها تخرج عن مجال مراجعة الحسابات المالية. كما أنه من المفضل أن يقدم هذه الخدمة فريق عمل يرأسه مراقب الحسابات حيث أنه متمرسا على أداء الخدمات التوكيدية، على أن يشتمل الفريق على تخصصات متكاملة خاصة فى مجالات الحوكمة وقياس والإفصاح عن التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث مع الإستعانة بالخبراء ذوى الإهتمام إذا تطلب الأمر ذلك.

٣/٧- محددات قرار منح الإئتمان:

يعد الإئتمان المصرفى هو أحد أهم الخدمات المصرفية التى تقدمها البنوك، فهو يعد عصب الحياة الإقتصادية لأى دولة. والذى لم يتقادم بمرور الزمن، فإذا كانت الودائع هى المصدر لأموال البنوك التجارية، فإن القروض هى الإستخدام الرئيسى لتلك الأموال. وعمليات الإقراض للعملاء هى الخدمة الرئيسية التى يقدمها البنك، وفى نفس الوقت تعد المصر الأول لربحيته.غير أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها للقروض، فلا يمكن منح قرض دون إحتمال وجود مخاطر مما يوجب على البنوك وضع سياسة إئتمانية على درجة عالية من الدقة من أجل تفادى المخاطر أو تقليلها (على،٢٠٠٩).

إن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام فى النشاط الإقتصادى ورخاء المجتمع. فهو

أحد الوسائل الهامة التى تعتمد عليها السياسة الإقتصادية للدولة فى تحقيق أهدافها. فكلما إتسع حجم النشاط الاقتصادى فى الدولة، كلما إزدادت الحاجة إلى السيولة اللازمة لتغذية هذا النشاط. وتسعى البنوك إلى تحقيق أهداف عامة هى: الربحية، والسيولة، والنمو، والأمان. وتؤثر قرارات منح الإئتمان فى تحقيق أهداف البنك على النحو التالى:

- من خلال قرارات إقراض سليمة، تراعى هيكل تكلفة البنك، وسياسات تسعير سليمة للخدمات التى يقدمها، ومراعاة سياسات البنوك المنافسة، وهيكل أسعار العائد المدين بالبنك بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل مستوى متوقع من المخاطر يساعد على تحقيق هدف الربحية للبنك.
- من خلال بناء محفظة للقروض، تتسم بالتوازن والجودة والتنوع من حيث أنواع القروض وآجال القروض والأنشطة التى يتم تمويلها وتخفيض المخاطر يساعد على تحقيق هدف السيولة بالبنك.
- من خلال تعظيم أرقام نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة عنه، والذى يتحقق من جهد إئتمانى قوى يراعى شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء متميزين والتقييم المستمر لآداء ولسياسات البنوك المنافسة بالسوق يحقق هدف النمو بالبنك.
- من خلال تحقيق هدف السيولة وكفاءة بناء وادارة محفظة الإقراض ومجمل القرارات الإستراتيجية، التى تتخذها إدارة البنك فى تسيير مجريات العمل بالبنك، يتحقق هدف الأمان كمحصلة طبيعية لتحقق الأهداف السابقة (رمضان ، ١٩٩٩).

ولكى يقوم البنك بإجراء عملية الإئتمان بإقراض عميل ما، عليه أن يأخذ بمبدأ الحيطة والحذر قبل إتمام عملية الإقراض، خاصة وأن البنك يقرض من مصادر أغلبها ليست ملكا له، لكنها ودائع العملاء. لذلك عليه دراسة كل العوامل التى تعوق قدرة المقترض على سداد القروض الممنوحة له خلال فترة مستقبلية، وبالتالى فإنه لابد أن يراعى معايير أو محددات منح الإئتمان وهى تمثل الحد الأدنى من الجودة التى ينبغى توافرها فى الحسابات المدينة. وتعتبر هذه المحددات مقياسا لتحديد العملاء الذين يمنح لهم الإئتمان وقيمته من عدمه. وهناك نوعان من المحددات التى يعتمد عليها البنك فى منح الإئتمان.

النوع الأول: نموذج المعايير الإئتمانية 5C` S ويشمل: (معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١١)

- **سمعة العميل character:** ويطلق عليها شخصية المقترض والتى يتم الحكم عليها من خلال العادات الشخصية وسمعة العميل فى المجتمع.
- **القدرة على الدفع Capacity:** ويقصد بها مدى إمكانية العميل القيام بسداد ماعليه من مستحقات فى المواعيد المحددة.
- **رأس المال Capital:** وهو الضمان الذى يؤكد قدرة العميل على سداد القرض فى الأجل الطويل.
- **الضمانات Collaterals:** وهى عبارة عن الأصول المملوكة بالكامل والمسجلة بإسم العميل وحجم هذه الأصول والتى يجب أن تفوق مبلغ الإئتمان.
- **الظروف المحيطة Conditions:** ويقصد بها مدى تأثير الإتجاهات الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية على نشاط العميل، حيث أن هذه الظروف تؤثر على قدرة المقترض على سداد ماعليه من مستحقات.

النوع الثانى: نموذج المعايير الإئتمانية 5 P`S ويشمل:

- **نوع العميل People:** من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل من خلال مقابلته والحصول على كل المعلومات اللازمة عنه.
- **الغرض من الإئتمان Purpose:** ويحدد الغرض من الإئتمان إحتياجات العميل التى يمكن تلبيتها، أو التى لاتتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الإئتمان .
- **قدرة العميل على السداد Payment:** ويتم تحديد قدرة العميل على السداد من عدمه من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتدفقات النقدية الخارجة .
- **الحماية Protection:** عن طريق تقييم الضمانات التى سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة ، أو من حيث قابليتها للتسييل .
- **النظرة المستقبلية Perspective:** من خلال إستكشاف لكل الظروف البيئية – الداخلية والخارجية – المستقبلية المحيطة بالعميل، أى دراسة حالة عدم التأكد المرتبطة بالإئتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الإئتمان.

ويرى الباحث أن قرار منح الإئتمان لايأتى عن طريق الصدفة، وانما يتخذ بعد دراسات عديدة يقوم بها البنك لتحليل جدارة العميل الإئتمانية، وقدرته على سداد إلتزاماته فى المواعيد المحددة .

يتضح مما سبق أن هناك مجموعة من العوامل المترابطة والمتكاملة تؤثر فى إتخاذ القرار الإئتمانى، بعض هذه العوامل خاصة بالعميل، وبعضها يرتبط بالبنك، والبعض الأخر يرتبط بالتسهيل الإئتمانى نفسه وهى:

- **عوامل خاصة بالعميل:** وتشمل الشخصية، ورأس المال، والقدرة على تسديد الإلتزامات، والضمانات المقدمة، والظروف المحيطة بنشاط العميل.
- **عوامل خاصة بالبنك:** وتشمل درجة السيولة التى يتمتع بها البنك، ونوع الإستراتيجيات التى يتبعها البنك، والهدف العام للبنك، والإمكانيات المادية والبشرية للبنك.
- **العوامل الخاصة بالتسهيل الإئتمانى:** وتشمل الغرض من التسهيل، ومصدر السداد الذى سيقوم العميل المقترض بسداد القرض منه، والمدة الزمنية التى يستغرقها القرض، ونوع القرض المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض، وطريقة السداد المتبعة ومبلغ القرض (أحمد ، ١٩٩٣).

كما تذكر دراسة (الجزراوى، والنعيمى، ٢٠١٠) أن شروط منح الإئتمان تتضمن ضرورة دراسة الكفاية المالية للعميل، ونوع النشاط الاقتصادى الذى يعمل به، والغرض من طلب الإئتمان، وتوثيق الإئتمان بالضمان المناسب لمبلغ الإئتمان، والوضع المالى للعميل. أما المعايير الخاصة بالبنك فتشمل درجة السيولة لدى البنك، ونوع الإسترتيجية التى يتبناها البنك، والهدف العام الذى يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة، والقدرات التى يمتلكها البنك، وأيضا التكنولوجيا المطبقة ومايمتلكة البنك من تجهيزات إلكترونية. وتضيف الدراسة أن هناك عوامل كثيرة تؤثر فى قدرة البنك على إتخاذ قرار منح الإئتمان وتوثر أيضا فى حجم الإئتمان نفسه ومنها: موارد البنك المالية، والسياسات النقدية والنظام النقدى السائد، والظروف الإقتصادية السائدة فى المجتمع، والطلب على القروض.

كما تذكر دراسة (نصار، ٢٠٠٥) أن هناك العديد من العوامل التى تؤثر على السياسة الإئتمانية للبنك وهى: رأس مال البنك، وحجم الودائع، والظروف الإقتصادية،

ودرجة المخاطر والربحية المرتبطة بأنواع الإئتمان المختلفة، وموقع البنك، والسياسات النقدية والمالية التى تضعها السلطات المختصة، وقدرة وخبرة العاملين بالبنك. وتذكر دراسة (الدغيم، وماهر، ٢٠٠٦) أن إدارة الإئتمان تلجا إلى نوعين من النظم يتم من خلالهم تحليل الإئتمان لتحديد درجة مخاطرته، الأول يعرف بنظام التمييز حيث تتمكن إدارة الإئتمان من أن تميز بين كل العملاء من ناحية قدرتهم وملائتهم المالية، ورغبتهم فى سداد الإئتمان مع فوائده فى تواريخ الاستحقاق المتفق عليها، والثانى يعرف بالنظام التجريبى والذى يعنى نظام النقط، فمن خلاله يتم إعطاء نقطة أو وزن لكل خاصية متوفرة فى العميل عندما يتقدم بطلب الإئتمان، وبعد ذلك يتم مقارنة هذه النقاط مع معايير قياسية موجودة لدى إدارة الإئتمان. ويستند منح الإئتمان على قواعد وأسس متعارف عليها هى:

- **توافر الأمان لأموال البنك:** وذلك يعطى إطمئنان للبنك إلى أن المؤسسة التى تحصل على الإئتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها فى المواعيد المحددة لذلك.
- **تحقيق الربح:** المقصود بذلك حصول البنك على فوائد من القروض التى يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر تكفى لتوزيع أرباح مناسبة على المساهمين ولتكوين الإحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالى للبنك على شكل أرباح صافية.
- **السيولة:** أى توافر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك لمقابلة طلبات السحب دون تأخير.

ومن الشائع أن تقدم البنوك نظم إقراض متعددة منها: نظام الحد الثابت للإقراض، ونظام السحب على المكشوف، ونظام القرض بضمانات.

كما تذكر دراسة (الشيخلى، ٢٠١٢) أنه من أجل تقييم وادارة المخاطر تقوم إدارة الإئتمان بدراسة فعالة لطلبات الإئتمان المقدمة من قبل عملاء البنك قبل إتخاذ القرار الإئتمانى بالقبول أو الرفض، وذلك فى ضوء محددات الإئتمان الحاكمة للنشاط الإئتمانى، حيث يتطلب كل قرار إئتمانى إجراء موزانة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للإئتمان المطلوب. وتذكر دراسة (Amidu & Hinson, 2006) أن إتخاذ

القرار الإئتمانى يتطلب دراسة تحليلية لكل العوامل التى يمكن أن تؤثر على هيكل رأس المال، وقرارات الإستثمار ومخاطر محفظة القروض. ويجب أن يقوم ضابط الإئتمان بدراسة الملف الإئتمانى للعميل من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعميل. وبذلك يستطيع الموازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للإئتمان المطلوب، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الإئتمانية للسياسة الإئتمانية للبنك من عدمه. إن عملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتملة سوف تخلق القدرة لدى إدارة الإئتمان فى صنع القرار الإئتمانى، لذلك فإن إدارة الإئتمان المصرفى تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الإئتمانية التى من خلالها تستطيع الحكم واتخاذ قرار بمنح أوعدم منح الإئتمان المصرفى للعميل.

وهدفت دراسة (لطفى، ٢٠٠٢) إلى التعرف على المصادر التى يستخدمها مسئولو الإقراض والإئتمان فى البنوك، بهدف الحصول على المعلومات التى تساعدهم فى عملية إتخاذ قرارات الإئتمان. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم مصادر المعلومات التى يعتمد عليها مسئولو الإئتمان فى البنوك تتمثل فى القوائم المالية المعتمدة من مراجعى الحسابات. وتوصلت دراسة (أبو كمال، ٢٠٠٧) إلى ضرورة أن تعمل المصارف على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتنوعها، وخاصة إدارة مخاطرالإئتمان، وأن تحافظ البنوك على توافق سياساتها الإئتمانية مع التغيرات فى الأوضاع الاقتصادية وعلى وجود إدارة متخصصة لإدارة مخاطر الإئتمان تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الإئتمان، وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية على العمليات المصرفية، وخاصة عمليات الإئتمان بهدف متابعة العملية الإئتمانية ورقابة مخاطر الإئتمان، والسيطرة عليها مع المحافظة على إستقلال المراجع الداخلى بالبنك وتبعيته لمجلس الإدارة مباشرة، وزيادة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المالية وغير المالية.

كما أشارات دراسة (البحيصى، ٢٠١١) إلى أن معظم البنوك تطلب معلومات مالية من الشركات التى تتقدم إليها بطلب الحصول على إئتمان، وتتركز المعلومات المطلوبة فى القوائم المالية المعتمدة من مراجع حسابات خارجى، وفى الغالب تغطى أكثر من سنة مالية واحدة، ويعتمد قرار الإئتمان بشكل كبير على تحليل القدرة الإيرادية والتدفقات النقدية وكذلك

النسب المالية للشركات. وذكرت دراسة (Siam, etal., 2011) أن أكثر الأساليب المستخدمة عند إتخاذ قرار منح الإئتمان هى الأساليب المالية والمحاسبية والمؤشرات والنماذج من قبل مديرى الإئتمان عند دراسة موقف العميل المالى وخاصة النسب المالية، وتعد نسب السيولة هى النسب الأكثر إستخداما عند إتخاذ قرار منح الإئتمان.

وتذكر دراسة (مطر، ٢٠١٠) أن البنوك التجارية عادة ماتطلب من عملائها الذين يرغبون فى الحصول على الإئتمان تقديم مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية والتى تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسئولى الإئتمان، وهنا ينبغى على مسئولى الإئتمان مراعاتهم لتوافر مجموعة من العناصر الأساسية، لكى يضمن تحقيق الأهداف المرجوة لإتخاذ القرار الصحيح وهى: وصف واضح للقرض، وتحليل مخاطر الإئتمان، ومصادر المعلومات المالية، ومصادر المعلومات الإستراتيجية، وتحليل وتفسير المعلومات المالية.

كما يجب أن يغطى التحليل الإئتمانى ثلاثة محاور رئيسية هى:

الأول: التحليل النوعى؛ ويغطى تقييم المجالات الرئيسية التالية: الإدارة وأنظمتها، والعمليات، ونمط الملكية، والخلفية التاريخية، والعلاقات المالية، والإنتاج وأدواته، والموردون، والتوزيع والتسويق، والأهداف والإلتزام، والخصائص المؤسسية، والسمعة فى السوق، ودرجة إستخدام التكنولوجيا.

الثانى: التحليل الكمى؛ يغطى هذا المحور دراسة تحليلية للبيانات المالية التى يقدمها العميل مرفق بطلب الحصول على الإئتمان وتشمل عادة البيانات المالية المعتمدة من المراجع عن السنة الحالية وعدة سنوات سابقة ليتم من خلالها تحليل واشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية حول الوضع المالى للعميل من ناحية السيولة والملاءة، والربحية.

الثالث : التحليل الفنى؛ ويغطى تقييم المجالات الرئيسية التالية: وصف السلعة وخصائصها وبيان إستخداماتها المختلفة ، ووصف العملية الإنتاجية التى تم إختيارها، وتحديد الطاقة القصوى للشركة والطاقة الممكن إستغلالها، وتحديد نوعية الألات والمعدات ومواصفاتها ومدى توفر قطع الغيار لها، وتحديد الإنشاءات والمرافق والمبانى ومواصفاتها، وتحديد موقع المشروع ومدى مناسبته، والتكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول عليها، ومواصفات الخامات المطلوبة ومدى توافرها، واحتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها، وتقدير

تكاليف إنتاج السلع.

ويرى الباحث أن للإفصاح عن الإستدامة أهمية كبيرة، وأن إدراج معيار الإفصاح عن الإستدامة ضمن معايير منح الإئتمان بالبنوك من شأنه أن يحقق العديد من الأثار من أهمها:

أولا: إلزام الشركات بالإهتمام بالإفصاح عن الإستدامة؛ حيث أن الشركات التى تولى درجة إهتمام أكبر للإفصاح عن الإستدامة هى التى ستحصل على الإئتمان. وهذه الأداة تعد مجزية جدا، والسبب فى ذلك هو أن معظم الشركات لاتستطيع الإستغناء عن التمويل عن طريق الإقتراض، وبالتالى ستقوم الشركات بالإهتمام بأنشطة الإستدامة والإفصاح عنها حتى تتمكن من الحصول على الإئتمان(مطر، ٢٠١٠).

كما يرى الباحث أنه على الرغم من صعوبة تطبيق ذلك عمليا، إلا أنه يمكن تطويرها عن طريق منح جميع الشركات – سواء التى تفصح عن الإستدامة أو التى لا تفصح – الإئتمان، ولكن الشركات التى تفصح عن الإستدامة تحصل على الإئتمان بشروط ميسرة عن تلك التى لا تفصح، كالحصول على القرض بسعر فائدة أقل، أو سداد القرض على مدة أطول، وغيرها من الشروط. وهذا من شأنه إلزام الشركات بالإهتمام بالإفصاح عن الإستدامة إذا ماكانت ترغب فى الحصول على الإئتمان المصرفى.

ثانيا: الحد من حدة القروض المتعثرة؛ لأن الشركات التى تهتم بأنشطة الإستدامة تجاه العملاء والعاملين والبيئة والمجتمع، من المؤكد أنها لديها الإمكانيات المادية والبشرية التى تؤهلها لذلك، وبالتالى فهى قادرة على الوفاء بإلتزاماتها المالية، وهذا يعنى أن الشركات التى ستحصل على الإئتمان لديها الإمكانيات الكافية التى تؤهلها لسداد القرض مستقبلا، مما يعد ضمان جيد للبنك وبالتالى تنخفض نسبة القروض المتعثرة (مطر، ٢٠١٠).

فى ضوء ماسبق، يرى الباحث ضرورة إدماج معيار الإفصاح عن الإستدامة ضمن معايير منح الإئتمان بالبنوك، وبالتالى فإن الشركات عليها أن تعد وترفق تقرير عن الإستدامة ضمن التقارير المالية المقدمة للبنك إذا ماكانت ترغب فى الحصول على الإئتمان المصرفى.

٤/٧- أثر التوكيد المهنى الإيجابى على إستدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار منح الإئتمان واشتقاق فرض البحث:

يساعد إعداد ونشر الشركات لتقارير الإستدامة على خلق قيمة مضافة للشركة، من خلال تحسين أدائها المالى، أو تخفيض تكلفة رأس المال، أو تخفيض المخاطر التى قد تتعرض لها الشركة، أو تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين. حيث تذكر دراسة فى السويد عن مدى تطور الحاجة لتقارير الإستدامة. وتبين أنه تخضع حوالى ثلث الشركات لتوكيد طرف ثالث عليها، وأن الشركات التى خضعت للتوكيد المهنى على تقارير إستدامتها حصلت على منافع إيجابية. إلا أن بعض الشركات التى لاتقدم تقارير الإستدامة رأت أن السبب فى ذلك هو إرتفاع تكاليف التوكيد و إنخفاض الدليل على أن هذا التوكيد سيدعم الثقة فى الشركات (Park & Brorson, 2005) . ويذكر (Deegan, etal., 2006) أن تقارير الإستدامة يمكن أن توفر معلومات ذات قيمة ومحتوى معلوماتى للمستثمرين، ومساعدة مانحى الإئتمان فى تحديد عوامل الخطر المرتبطة بأعمال الشركات، حيث يكون مانحو الإئتمان أكثر إهتماما بتأثير إستدامة الشركات وأنشطتها، لأغراض تقييم جدارة طالب الإئتمان.

وتوصلت دراسة (Coram, etal., 2009) إلى أن التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة له تأثير جوهرى على تقديرات أسعار الأسهم، خاصة إذا كانت مؤشرات هذا الإفصاح إيجابية. وأن هذا التوكيد يزيد من إدراك أصحاب المصلحة لمدى إمكانية الإعتماد على المعلومات عند تقديرهم لأسعار الأسهم، وبالتالى فإن التوكيد المهنى على الإستدامة يحسن من القرارات التى يتخذها المستخدمون، ويساعد على تخفيض مخاطرها. ويذكر (Ackers, 2009) أنه عندما تقوم الشركة بالإفصاح عن الإستدامة فإنها قد تحاول تحسين وضعها من خلال تحريف الحقائق، خاصة أن هذا الإفصاح غير المالى يزداد فيه الحكم الشخصى، وبالتالى فإن هذا التوكيد على هذا الإفصاح بمعرفة طرف محايد مستقل، يمكن أن يخفض من خطر تحريف محتواه المعلوماتى، حيث تعد خدمة التوكيد أحد الأليات الفعالة لتخفيض خطر المعلومات بواسطة مراقب حسابات مستقل

ومحايد. كما أكدت دراسة (Edgley, etal., 2010) أن خدمة التوكيد على إفصاح الشركات عن الإستدامة تحقق منافع مزدوجة وقيمة مضافة للإدارة وأصحاب المصالح معا، حيث تضفى هذه الخدمة ثقة وامكانية الإعتماد ومصداقية على محتوى تلك التقارير، لأن هذا التوكيد يدعم سمعة الشركة ويضيف قيمة للشركة وأصحاب المصالح بما فيهم الإدارة نفسها من خلال منع نشر معلومات مضللة وفحص النظم الإدارية الداخلية للشركات، وادارة مخاطر السمعة، وبالتالى فهى أداة لحماية الإدارة. كما أن هذه الخدمة تعزز من مساءلة أصحاب المصالح للإدارة وتجعل تقارير الاستدامة أكثر مصداقية وثقة وشفافية. كما تذكر دراسة (Fonse Ca, 2010) أن تقارير الاستدامة للشركات، التى تحصل على تأكيد مهنى إيجابى، توفر محتوى مفيدا للمستثمرين ومانحى الإئتمان، أكثر من التقارير التى تحصل على تأكيد مهنى سلبى. فقد وجدت الدراسة أن معظم الشركات فى عينة الدراسة حصلت على تأكيد مهنى إيجابى (٨٩%)، وأن هذا التأكيد الإيجابى يقلل من فجوة الثقة فى تقارير الاستدامة. لأن المستثمرين ومانحى الإئتمان يرغبون فى الحصول على تأكيد بأن هذه التقارير توفر صورة عادلة عن الشركة.

ويرجع الطلب على خدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة إلى حاجة أصحاب المصالح لتحسين جودة المعلومات المفصح عنها ودعم مصداقيتها واضفاء الثقة عليها (Goldberg, etal., 2011). ومع ذلك تذكر دراسة (Marx & Dyk, 2011) أنه على الرغم من إنتشار البحوث عن أهمية التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة، إلا أن عدد محدود من الشركات فى جنوب أفريقيا تقوم بالتقرير المستقل على تقارير الإستدامة. لذلك دعت هذه الدراسة إلى ضرورة تقديم الشركات للتقارير المتكاملة فى شكل مالى واستدامة، وأن تقارير الإستدامة يجب أن تخضع للتوكيد المهنى المستقل.

كما أن مصداقية وامكانية الإعتماد على تقارير الإستدامة تزداد عندما يتم التوكيد عليها. وتزداد أكثر إذا كان مقدم الخدمة مراقب الحسابات، كما أن الطلب على خدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة يختلف بإختلاف الصناعة. حيث يزداد فى صناعات معينة مثل التعدين والصناعات المالية، حيث تتعرض تلك الصناعات لمخاطر بيئية واجتماعية أكثر من غيرها. وبالتالى تحتاج هذه الصناعات إلى خدمة التوكيد

لدعم مصداقية محتوى تقاريرها بشأن الإستدامة والثقة فيها. كما أن الشركات كبيرة الحجم هى الأكثر طلبا على خدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة لدعم ثقة مستخدمى تلك التقارير، حيث تحقق تلك الخدمة العديد من المنافع للشركة ولأصحاب المصلحة على السواء(Casey & Grenier, 2015) .

ويتفق (Zamora, etal., 2012) مع نتيجة الدراسة السابقة حيث يرون أن التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة له تأثير جوهرى على تقييم المستثمرين لأسعار الأسهم، مما يدل على أن التوكيد المهنى له محتوى معلوماتى يؤثر على قرارات أصحاب المصالح بالمقارنة بالإعتماد على المعلومات المالية فقط. وبالتالى فإن خدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة تساهم إيجابا فى دعم سمعة الشركة وجذب رءوس الأموال للشركة، وزيادة ولاء العاملين بالشركة وجذب الكفاءات لها. وهذا ماتشير إليه دراسة (Gasey & Greni`er, 2012) بوجود نقص فى الإهتمام بخدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن الإستدامة، حيث لايوجد ثقة فى هذه الخدمة، كما أن تكاليف أداء هذه الخدمة لاتتلاءم مع العائد منها، بالإضافة إلى إعتقادهم أن أداء هذه الخدمة يتأثر بالإدارة، وأن الرقابة التنظيمية تعزز من ثقة المستثمرين فى إفصاح الشركات عن الإستدامة وتؤدى إلى إنخفاض طلب المستثمرين على هذه الخدمة.

كما تذكر دراسة (Zorio, etal., 2013) أنه كلما زادت جودة تقارير الإستدامة المنشورة عن الشركات، كلما زادت ثقة مستخدمى التقارير فى محتواها وازداد إعتماد المستخدمين عليها فى إتخاذ قراراتهم المتعلقة بهذه الشركة. كما تؤكد الدراسة أن جودة التقارير تزيد إذا قدم خدمة التوكيد المهنى مراجعى الحسابات.

وتذكر دراسة (Simpson, etal., 2013) أن هناك دورا هاما تلعبه تقارير الإستدامة عند إتخاذ قرار منح الإئتمان، وأن محتوى تقارير الإستدامة يؤثر على الترتيب الإئتمانى ومعدل الإئتمان للشركة. وأن الشركات التى لديها مشاكل تتعلق بالإستدامة تدفع تكاليف إئتمان أعلى على قروضها بشكل جوهرى. وتؤكد دراسة (Jones & Solomon, 2010) على أن التوكيد الخارجى على معلومات الإستدامة يزيد من جودتها ومصداقيتها، ويؤدى إلى زيادة الطلب على تقارير الإستدامة من جانب أصحاب المصالح خاصة المؤسسات

المالية ومانحى الإئتمان. ويكون هذا الطلب أعلى إذا تم هذا التوكيد بمعرفة مراجع الحسابات. وأنه فى حالة قيام الشركة بالإفصاح لمانحى الإئتمان عن الإستدامة مرفقا به تقرير التوكيد المهنى، فإن ذلك ينعكس إيجابا على قرار مانحى الإئتمان، عند إتخاذ قرار منح الإئتمان.

ويرى الباحث أن هناك إتجاها متزايدا نحو أخذ تقارير الإستدامة فى الإعتبار عند إتخاذ أصحاب المصالح لقراراتهم، خاصة مانحى الإئتمان، ممايدل على أن لتقارير الإستدامة محتوى معلوماتى يمثل أحد المدخلات الهامة فى عملية إتخاذ القرار. وبالتالى فإن التوكيد على تلك التقارير يزيد من مصداقية محتواها وزيادة إمكانية الإعتماد عليها عند إتخاذ القرار. وبالتالى هناك ضرورة لإستجابة الشركات للإفصاح عن الإستدامة والتوكيد المهنى عليها، لما لها من تأثير فى ترشيد قرارات مستخدمى تقارير الإستدامة، وخاصة التأثير إيجابا على سلوك متخذى قرار منح الإئتمان للشركة التى تفصح عن الإستدامة. وبناء عليه فمن المتوقع أن يكون للتوكيد على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن الإستدامة تأثير إيجابى متوقع على قرار منح الإئتمان. **وعليه يمكن إشتقاق فرض البحث كالتالى:**

يؤثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن الإستدامة إيجابا على قرار منح الإئتمان.

٧/٥- منهجية البحث:

تستهدف الدراسة التجريبية إختبار فرض الدراسة القائل بوجود تأثير إيجابى لتوكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن الإستدامة على قرار منح الإئتمان. ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة، واجراءات وتوصيف وقياس المتغيرات وكذا إجراء التجربة وتحليل نتائجها على النحو التالى:

٧/٥/١- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مانحى الإئتمان. ولذلك تم أخذ عينة إنتقائية تحكمية بلغت ٤٦مفردة، وبالتالى تم إجراء التجربة على عينة من مانحى الإئتمان ممثلة فى المسئولين عن

إدارة منح الإئتمان فى البنوك التجارية (بنسبة إستجابة ٧٧ % – من أصل ٦٠ مفردة تم إرسال الحالة لهم) (Amidu & Hinson, 2006).

٧/٥/٢– أدوات واجراءات الدراسة التجريبية:

تشتمل أدوات الدراسة التجريبية على كل من تقرير بإفصاح الشركة عن الإستدامة من منظور المحاسبة المالية، ومايفيد بإلتزام مراقب الحسابات بمتطلبات التوكيد المهنى، وتقريره عن التوكيد الإيجابى على هذا الإفصاح. وسيتم تقديم الحالة الإفتراضية لمانحى الإئتمان مرة فى صورة إفصاح عن الإستدامة، ولم يتم التوكيد عليه، ومرة مرفقا به تقرير التوكيد بإستنتاج إيجابى. ثم يتم قياس إستجابات متخذى القرار فى الحالتين.

٧/٥/٣– متغيرات الدراسة:

تشتمل متغيرات الدراسة على متغير مستقل وأخر تابع على النحو التالى:

٧/٥/٣/١– المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل فى توكيد مراقب الحسابات بإستنتاج ايجابى على الإستدامة. ويقاس ذلك من خلال إرفاق تقرير التوكيدعن الإستدامة بتقرير الإفصاح عن الإستدامة (Jones, M. & J. Solomon. 2010). (ملحق رقم ١)

٧/٥/٣/٢– المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع فى محددات قرار منح الإئتمان، ويقاس بإستعداد مانح الإئتمان لمنح القرض للشركة ومنحها شروط إقراض أفضل وضمانات أقل(Amidu & Hinson, 2006).

٧/٥/٤– تجميع نتائج التجربة وتحليلها إحصائيا:

يمكن عرض أدوات وكيفية عمل التحليل الإحصائى لنتائج التجربة واختبار فرض البحث كما يلى:

٧/٥/٤/١– إختبار الإعتدالية وتحديد أسلوب التحليل الإحصائى المناسب:

لتحديد الإختبار الإحصائى الملائم لإختبار فرض البحث فقد تم إجراء إختبار الإعتدالية Normality على البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة لمعرفة توزيع البيانات، وذلك

بإستخدام إختبار **Kolmogorov-Simirnov and Shapiro-Wilk** . ويقوم إختبار الإعتدالية على الفرض التالى:

Ho: بيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعى.

H1: بيانات العينة مسحوبة من مجتمع لاتتبع بياناته التوزيع الطبيعى.

حيث تم حساب قيمة **P_Value** فإذا كانت أقل من ٥% نقبل **H1** أى أن بيانات المجتمع لاتتبع بياناته التوزيع الطبيعى، واذا كانت أكبر من ٥% نقبل **Ho** أى أن هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعى (ملحق رقم ٢).

وتبين أن البيانات لاتتبع التوزيع الطبيعى، وبالتالى تم أستخدام أحد الأساليب اللامعلمية Non- Parameteric وهو إختبار **Wilcoxon** نظرا لطبيعة البيانات التى تم الحصول عليها من العينة، والتى تمثل أسئلة ترتيبية وكانت الإجابات المتحصل عليها فى صورة موافق تماما، وموافق بدرجة كبيرة، وموافق، وغير موافق إلى حد ما، وغير موافق بالمرة. لأنه حيث تكون المقاييس أو المشاهدات فى صورة رتب وليست فى صورة مقاييس كمية، يصبح من المناسب إستخدام الطرق اللامعلمية. كما أن هذه الطرق لاتعتمد على إفتراض شكل معين لتوزيع المجتمع الأصلى، لذلك تم إستخدام إختبار **Wilcoxon Signed Ranks** ، لمعرفة الوسيط المتوقع **Estimated Median** لإختبار فرض البحث (عزام، ١٩٩٠).

٧/٥/٤/٢- إختبار فرض البحث

لإختبار فرض البحث يتم صياغة الفرض فى صورة إحصائية على النحو التالى:

Ho: M1 = M2

H1: M1 ≠ M2

ويعنى فرض العدم عدم وجود تأثير لتوكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن الإستدامة على قرار منح الإئتمان (بمعنى أن متوسط الردود للعينة فى حالة إفصاح / بدون توكيد لايختلف عن نفس المتوسط فى حالة إفصاح / مع توكيد)، مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا التأثير. ويتم حساب قيمة **P_Value**. فإذا كانت أقل من ٥% نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وقد جاءت نتيجة هذا الإختبار على النحو التالى:

أ- توضح القيم الإحتمالية **P_Value** عدم قبول العبارات الثلاثة فى الحالة الأولى بعدم وجود توكيد لمراقب الحسابات كذلك لم يتم قبولها بصفة عامة. بينما توضح القيم الإحتمالية، والتى لم تتجاوز مستوى المعنوية ٥% للعبارات الثلاثة فى الحالة الثانية، وكذلك المحصلة العامة، قبول الأفراد لتلك العبارات فى حالة وجود توكيد لمراقب الحسابات.

ب- تبين أن **M > 3** فى حالة الإفصاح / توكيد، وكانت **M < 3** فى حالة الإفصاح / بدون توكيد. مما يعنى **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن هذا التوكيد يؤثر على قرار منح الإئتمان** (ملحق ٢).

بناء على ماسبق يعتبر فرض البحث مقبولا، وفى ضوء هذه النتائج يخلص الباحث إلى أن نتيجة إختبار هذا الفرض بالنسبة لمانحى الإئتمان، تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة النظرية من أن التوكيد على تقارير إستدامة الشركات يؤثر إيجابا على قرار مانحى الإئتمان. ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعبر عن وعى مانحى الإئتمان بالبنوك المصرية بالإفصاح غير المالى، خاصة الإفصاح عن الإستدامة، وحاجتهم إلى التوكيد المهنى عليه.

٦/٧- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

يعرض الباحث فى هذه الفرعية لنتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة كما يلى:

١/٦/٧- نتائج البحث

فى ضوء ماإنتهى إليه البحث فى شقه النظرى، وماتوصل إليه من نتائج فى شقه التجريبى، يمكن بلورة نتائج البحث، ومن ثم الإجابة على أسئلته على النحو التالى:

أ- استهدف التساؤل الأول للبحث تحديد ماهية أهمية ومحتوى الإفصاح عن الإستدامة للشركات المقيدة بالبورصة من منظور مهنى. وتم الإجابة على هذا التساؤل نظريا، حيث خلص الباحث إلى أن الإفصاح عن الإستدامة هو إفصاح غير مالى وله محتوى معلوماتى، يفترض أن يؤثر إيجابا على قرارات أصحاب المصالح خاصة مانحى الإئتمان.

ب- استهدف التساؤل الثانى للبحث التعرف على المتطلبات المهنية لتوكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن أداء الإستدامة. وتم الإجابة على هذا التساؤل من

خلال الدراسة النظرية، التى تستند إلى الإصدارات المهنية وماخلصت إليه الدراسات السابقة ذات الصلة.

ج- استهدف التساؤل الثالث للبحث دراسة القيمة المضافة من هذه الخدمة المهنية، من وجهة نظر أصحاب المصالح، خاصة مانحى الإئتمان. وتم الإجابة على هذا التساؤل نظريا، حيث خلص الباحث إلى أن الدراسات السابقة تتفق على أن هذه الخدمة التوكيدية مضيفة للقيمة، من خلال زيادة درجة إمكانية الإعتماد على المحتوى المعلوماتى لتقرير الإستدامة.

د- استهدف التساؤل الرابع للبحث التعرف على مدى إدراك مانحى الإئتمان للقيمة المضافة لتوكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن أداء الإستدامة، وهل تؤثر على قراراتهم. وتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال الدراسة التجريبية، حيث أوضحت نتيجة الدراسة التجريبية أن مانحى الإئتمان يدركون القيمة المضافة لتقرير الإستدامة، وأن هذه الخدمة تؤثر إيجابا على قرارهم عند منح الشركة الإئتمان.

٢/٦/٧- توصيات البحث

في ضوء ما إنتهى إليه البحث بشقيه النظرى والتجريبى، وفى ضوء حدوده، يوصى الباحث بما يلى:

أ- ضرورة وضع إطار تشريعى محاسبى يلزم الشركات بالإفصاح عن الإستدامة وفقا لمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI .

ب- ضرورة إلزام الهيئة العامة للرقابة المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بتبنى تقارير الإستدامة كتقارير مستقلة، تفصح عنها بشكل يتماشى مع متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI .

ج- يجب إلزام الهيئة العامة للرقابة المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإعتماد تقارير الإستدامة من مراقب الحسابات، مثلما هو الحال فى التقارير المالية السنوية.

د- ضرورة دعم مكاتب المراجعة فى مصر لتأهيل مراقبى الحسابات وتدريبهم لمواجهة الطلب المتزايد على خدمات التوكيد على إفصاح الشركات عن الإستدامة.

هـ- يجب أن تهتم البنوك بتطوير متطلبات ونماذج منح الإئتمان لتشمل الإفصاح عن البعد غير المالى، خاصة الإستدامة، لأداء الشركات طالبة الإئتمان، وأن يكون هذا الإفصاح مصحوبا بتقرير توكيد مهنى من مراقب حسابات الشركة.

٣/٦/٧- مجالات البحث المقترحة

فى ضوء ما إنتهى إليه هذا البحث من نتائج، وفى ضوء حدوده نعتقد بالحاجة لإجراء البحوث الآتية مستقبلا فى مصر:

- أثر توكيد مراقب الحسابات على إستدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار الإستثمار بالأسهم.
- إطار مقترح لدور مراقب الحسابات فى التحقق من مدى إلتزام البنوك بمتطلبات الإستدامة عند منح الإئتمان – دراسة ميدانية.
- أثر توكيد مراقب الحسابات على إستدامة الشركات المقيدة بالبورصة على دقة وسلامة تقديرات المحللين الماليين.
- أثر إختلاف بدائل تقرير التوكيد المهنى على الإفصاح عن الإستدامة على قرارات أصحاب المصالح – دراسة تجريبية.
- تحليل واختبار العلاقة بين إفصاح الشركات عن الإستدامة وقيمة الشركة – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة.

مراجع البحث

أولا: المراجع العربية

* أبو كمال، مرفت على. ٢٠٠٧. الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان فى المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة فى فلسطين. ***رسالة ماجستير – كلية التجارة – الجامعة الإسلامية.***

* أحمد، عاطف محمد أحمد. ٢٠١٤. تحليل محتوى الإفصاح المحاسبى عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية. ***مجلة المحاسبة والمراجعة*** – كلية التجارة – جامعة بنى سويف. العدد الأول: ٨٥– ١٢٤.

* أحمد، محمد نمر على. ١٩٩٣. تقييم سياسات الإقراض فى بنك التنمية والإئتمان الزراعى بجمهورية مصر العربية. ***مجلة البحوث التجارية المعاصرة. كلية التجارة – جامعة أسيوط.*** العدد الأول. ص : ١٢٥ – ١٤١.

* البحيصى، عصام محمد. ٢٠١١. دور المعلومات المحاسبية فى ترشيد السياسات الإئتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة فى فلسطين. ***مجلة الجامعة الإسلامية***. المجلد ١٩، العدد ٢، ص: ١٣٤٩ – ١٣٧٥.

* الجزراوى، إبراهيم محمد على، نادية شاكر النعيمى. ٢٠١٠. تحليل الإئتمان المصرفى بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة – دراسة تطبيقية. ***مجلة الإدارة والإقتصاد***. العدد ٨٣. ص: ١ – ٤٥.

* الدغيم، عبد العزيز، ماهر الأمين. ٢٠٠٦. التحليل الإئتمانى ودوره فى ترشيد عمليات الإقراض المصرفى. ***مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية***. المجلد ٢٨. العدد ٣. ص: ١٩٤ – ٢١٩.

* الشيخلى، هديل أمين إبراهيم. ٢٠١٢. العوامل الرئيسية المحددة لقرار الإئتمان المصرفى فى البنوك التجارية الأردنية. . ***رسالة ماجستير – كلية التجارة – جامعة الشرق الأوسط.***

* حسين، على كاظم. ٢٠١٣. دور معايير التدقيق الدولية فى تعزيز خدمات التأكيد –

بحث تطبيقى على عينة من مراقبى الحسابات. ***مجلة دراسات محاسبية ومالية***. العدد ٢٣. ص: ٣٤٩ – ٣٦٩.

* رمضان، نجلاء محمد. ١٩٩٩. أثر سياسة الإئتمان على السيولة والربحية بالتطبيق على شركات قطاع الأعمال العام لصناعة الغزل والنسيج. ***رسالة ماجستير – كلية التجارة – جامعة عين شمس.***

*عزام، عبد المرضى حامد. ١٩٩٠ . **الإحصاء فى الإدارة – لنكولن تشاو** – ترجمة عبد المرضى حامد عزام، دار المريخ للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية.

* على، شريف إبراهيم. ٢٠٠٩. تفعيل دور حوكمة الشركات فى بيئة القطاع المصرفى للحد من مخاطر الإئتمان فى ضوء مقررات لجنة بازل – دراسة ميدانية. ***رسالة ماجستير – كلية التجارة – جامعة بنها.***

*على، عبد الوهاب نصر. ٢٠٠٩. ***موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة – وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية.*** الجزء الثالث – الدار الجامعية – الاسكندرية. ص: ٥٦٦.

* لطفى، أمين السيد أحمد. ٢٠٠٥. ***مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة***. الدار الجامعية – الاسكندرية.

* ـــــــــــــــــ . ٢٠١٠. ***المحاسبة والمراجعة الدولية***. الدار الجامعية – الاسكندرية.

* لطفى، منير موسى. ٢٠٠٢. مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسئولى الإقراض والإئتمان فى البنوك التجارية العاملة فى الأردن. ***مجلة دراسات سلسلة العلوم الإدارية***، المجلد ٢٩، العدد ١ ، ص: ٨٥ – ١١٨.

* معهد الدراسات المصرفية. ٢٠١١. ***القروض المصرفية ومعايير منحها***. العدد الحادى عشر. الكويت.

*مطر، محمد. ٢٠١٠. ***الإتجاهات الحديثة فى التحليل المالى والإئتمانى، الأساليب***

والأدوات والإستخدامات العملية. دار وائل للنشر. عمان.

* نصار، صديق توفيق. ٢٠٠٥. العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الإئتمانية المباشرة – دراسة تحليلية مقارنة فى المصارف التجارية العاملة فى غزة. ***رسالة ماجستير – كلية التجارة – الجامعة الإسلامية.***

*ياسين، سمير طه، فيحاء عبدالخالق البكوع. ٢٠١٤. دراسة تعريفية بخدمات التأكيد التى يقدمها مراقب الحسابات المستقل. ***مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية.*** العدد ٢. ص: ١٨١-٢٠١.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Ackers, B. 2009. Corporate Social Responsibility Assurance: How Do South Africa Publicly Listed Companies Compare? ***Meditari Accountancy Research***, Vol.17: 1- 17.
- Aktas, R. 2013. Corporate Sustainability Reporting and Analysis of Sustainability Reports in Turkey. ***International Journal of Economic and Finance***. Vol.15, No. 3: 113- 126.
- Ambrose, J. and G. Jonas. 2011. Corporate Social Responsibility Reporting: The Growing Need for Input from the Accounting Profession. ***The CPA Journal***, Vol. 2: 56- 71.
- Amidu, M. and R. Hinson. 2006. Credit Risk, Capital Structure and Lending Decisions of Banks in Ghana, ***Banks & Bank Systems***, Vol.1, No. 1:93- 100.
- Berg, N. & J. Jensen. 2012. Determinations of Traditional Sustainability Reporting Versus Integrated Reporting: An Institutionalism Approach. ***Business Strategy and the Environment***. Vol.21: 299- 316.
- Boiral, O. 2013. Sustainability Reports as Simulacra? A Counter – Account of A and A+ GRI Reports. ***Accounting, auditing & Accountability Journal***. Vol. 26, No.7: 1036 – 1071.
- Buslovich, R. and C. Searcy. 2014. Corporate Perspectives on the Development Use of Sustainability. ***Journal of Business Ethics***, Vol. 121: 149- 169.

- Casey, R. and J. H. Grenier. 2015. Understanding and Contributing to the Enigma of Corporate Social Responsibility Assurance in the United States. ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***: 97-130.
- Cohen, J.R. and R. Simnett.2015. CSR and Assurance Services: A Research Agenda. . ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***: 59-74.
- Coram P., G. Monre and D. R. Woodlif. 2009. The Value of Assurance on Voluntary Nonfinancial Disclosure: An Experimental Evaluation. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. 28, No.1: 137-151.
- Deegan, C., B. J. Cooper and M. Shelly.2006. An Investigation of TBL Report Assurance Statements: Australian Evidence. ***Australian Accounting Review,*** Vol. 16, No. 2: 2- 18.
- Edgley, C., M. Jones and J. F. Solomon. 2010. Stakeholder Inclusivity in Social and Environmental Report Assurance. **.** ***Accounting, Auditing& Accountability Journal***, Vol.23, No.4: 532- 557.
- Federation Des Experts Comptables Europeans (FEE). 2006. Key Issues in Sustainability Assurance: ***Belgium: FEE***.
- Fifka, S. and M. Drabble. 2012. Focus and Standardization of Sustainability Reporting – A Comparative Study of the United Kingdom and Finland. ***Business Strategy and the Environment***. Vol. 21: 455- 474.
- Fonseca, A. 2010. How Credible are Mining Corporations` Sustainability Reports? A Critical Analysis of External Assurance under the Requirements of the International Council on Mining and Metals. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***, Vol. 17: 355 – 370.
- Giovannoni, E. & G.Fabietti.2014.What is Sustainability? A Review of the Concept and its Applications. ***Springer International Publishing Switzerland:*** 21- 40.
- Goldberg, S. R., A. K. Gist and C. Lindquist. 2011. Auditor`s Guide to Corporate Social Responsibility. ***The Journal of Corporate Accounting& Finance,*** Vol. 22, No.4: 51- 59.

- Haniffa, R. & A. Omran. 2011. Evidence in Development of Sustainability Reporting: A Case of a Developing Country. ***Business Strategy and the Environment***. Vol. 20: 141- 156.
- Hui, Z. 2012. CSR in China – With Case Study of Supply Chain CSR Audit, ***Theses Submitted to Lund University*** - University of Manchester.
- International Auditing and Assurance Standards Board. 2010. ***Limited Assurance***, IAASB Consultative Advisory Group. London.
- Jones, M. and J. Solomon. 2010. Social and Environmental Reports Assurance: Some Interview Evidence. ***Accounting Forum***, Vol. 34: 20- 31.
- Joshi, S. and Y. Li.2016. What is Corporate Sustainability and How Do Firms Practice it?. ***Journal of Management Accounting Research***, Vol.28, No. 2: 1 – 11.
- Kates, R.W., T. M. Parris & A.A. Leiserowitz. 2005. What is Sustainable Development? , ***Environment Science and Policy for Sustainable Development***, Vol.47, No. 3: 8- 21.
- Kuhlman, T. and J. Farrington. 2015. What is Sustainability? ***Available at: www.mdpi.com***.
- Manurug, A. m. & H. Basuki. 2010. An Analytical Assessment of Assurance Practices in Social Environmental and Sustainable Reporting in the United Kingdom and North America. ***Gadjah Mada International Journal of Business***, Vol. 12, No. 1: 75 – 115.
- Marx, B. and V. Dyk. 2011. Sustainability Reporting and Assurance. An Analysis of Practices in South Africa. ***Meditari Accountancy Research***, Vol.19: 39- 55.
- Moneva, J.M., P. Archel and C. Correa. 2006. GRI and the Camouflaging of Corporate Unsustainability**.** ***Accounting Forum 30***: 121- 137.
- Morelli, J. 2011. Environmental Sustainability: A Definition for Environmental Professionals. ***Journal of Environmental Sustainability.*** Vol. 1: 1-9.

- O` Dwyer, B., D. Owen & J. Unerman. 2011. Seeking Legitimacy for New Assurance Forms: The Case of Assurance on Sustainability Reporting***. Accounting, Organizations and Society***, Vol. 36: 31- 52.
- Park, J. and T. Brorson. 2005. Experience of and Views on Third – Party Assurance of Corporate Environmental and Sustainability Reports. ***Journal of Cleaner Production***, Vol. 13: 1095 – 1106.
- Peters, G.F. and A.M. Romi.2015. The Association between Sustainability Governance and the Assurance of Corporate Sustainability Reports. ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***: 163- 198.
- Sen, M. 2011. Corporate Environmental Disclosure Practices in India. ***Journal of Applied Accounting Research***. Vol. 12: 139-156.
- Siam, W.Z., K.H. Ali & A. Abdalla. 2011. The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities. I***nternational Research Journal of Finance and Economics***, Vol. 69, No. 11: 1450- 1487.
- Simpson, G., T. Kern & N. McGuigan. 2013. The Global Financial Crisis: a Driver for More Responsible Mortgage Lending in New Zealand. ***Available at: www.utas.edu.au***
- World Business Council for Sustainable Development (WBCSD).2016. Assurance: Generating Value from External Assurance of Sustainability Reporting. ***Available at: www.wbcsdpublications.org***
- World Commission on Environment and Development (WCED), ***Our Common Future***, New York – Oxford University Press. 1987.
- Zamora, V. L., C. Jeffery and B. L. Helen. 2012. The Effects of Corporate Social Responsibility Investment, Assurance and Perceived Fairness on Investors` Judgments. ***Available at: www.ssrn.com***
- Zorio, A., M. Benau and L. Sierra. 2013. Sustainability Development and the Quality of Assurance Reports: Empirical Evidence. ***Business Strategy and the Environment***. Vol.22: 484-500.

ملحق رقم (١)

الدراسة التجريبية

السيد الأستاذ /

تحية طيبة وبعد ،

يقوم الباحث بإعداد بحث فى مجال أثر إفصاح الشركات عن الإستدامة وتوكيد مراقب الحسابات على هذا الإفصاح على قرار منح الإئتمان.

والباحث إذ يشكركم مسبقا على حسن تعاونكم معه ليرجو منكم قراءة الحالتين الأتيتين والإجابة على الأسئلة المرفقة معهم، وسوف تحظى إجابتكم بالسرية الكاملة، كما أنها سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمى.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الإحترام ،

الباحث /

د/هانى خليل فرج

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

فى حالة الرغبة فى أى إستفسار برجاء الإتصال على:

تليفون / ٠١٢٢٣٦٤٣٥٥٦

بريد الكترونى/hany_khalil2007@yahoo.com

البيانات الشخصية :

- **الاسم (إختيارى) /** **– الوظيفة /**

<u>الحالة الأولى:</u>

الشركة (س) شركة مساهمة مقيدة بالبورصة وهى إحدى شركات الإتصالات. ومن سياسة إدارة الشركة إعداد ونشر تقرير عن الإستدامة لايقوم مراقب الحسابات بمراجعته يرفق بالقوائم المالية للشركة لأصحاب المصالح. إفترض أنك تسلمت القوائم المالية للشركة وتقرير مراقب الحسابات عليها وتقرير الإستدامة المرفق والذى لم يتم مراجعته.

فى ضوء قراءتك لتقرير الإستدامة المرفق للشركة. هل توافق على مايلى:

١- أن تقرير الإستدامة المرفق يوفر لك معلومات غير مالية تفيدك عند إتخاذ قرار منح الإئتمان.

موافق تماما	موافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق إلى حد ما	غير موافق بالمرة

٢- أن هذه الشركة سيكون لها الأولوية فى منحها الإئتمان بالمقارنة بالشركات المنافسة التى لم تنشر تقرير عن الإستدامة.

موافق تماما	موافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق إلى حد ما	غير موافق بالمرة

٣- أن هذا التقرير محل ثقة من جانبكم:

موافق تماما	موافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق إلى حد ما	غير موافق بالمرة

الحالة الثانية :

إفترض أن الجمعية العامة للشركة قررت تكليف مراقب حسابات الشركة أيضا للقيام بالتوكيد على تقرير الإستدامة المرفق. وانك تسلمت القوائم المالية مرفقا بها تقرير المراجعة، كما تسلمت تقرير الإستدامة مرفقا به تقرير التوكيد المهنى المرفق.

فى ضوء قراءتك لتقرير الإستدامة والمرفق به تقرير التوكيد المهنى عليه. هل توافق على مايلى:

١- أن تقرير الإستدامة المرفق به تقرير توكيد مراقب الحسابات عليه يوفر لك معلومات غير مالية أكثر مصداقية وتفيدك بصورة أكبر عند إتخاذ قرار منح الإئتمان.

موافق تماما	موافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق إلى حد ما	غير موافق بالمرة

٢- أن هذه الشركة فى هذه الحالة سيكون لها الأولوية فى منحها الإئتمان بالمقارنة مع الشركات المنافسة.

موافق تماما	موافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق إلى حد ما	غير موافق بالمرة

٣- أن تقرير الإستدامة فى هذه الحالة سيكون محل ثقة أكبر من جانبكم عما لو لم يتم إرفاق تقرير التوكيد عليه به.

موافق تماما	موافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق إلى حد ما	غير موافق بالمرة

نموذج مختصر لتقرير الإستدامة للشركة (س) المقيدة بالبورصة
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/ ١٢/ ٢٠١٦

المقدمة:

إن تقرير شركة (س) حول الإستدامة لعام ٢٠١٦ يتشارك فيه أصحاب المصلحة والأطراف المعنية الأخرى فى الإنجازات الداخلية والخارجية والسياسات والأهداف المستقبلية للشركة حول القضايا المتصلة بالإستدامة والمسئولية الإجتماعية.والتقرير هو تجسيد لإلتزامنا إزاء أن نؤثر إيجابا على الإستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمجتمع.

حول التقرير :

يقدم التقرير بيانا شفافا ومتعمقا حول الأثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لعملياتنا خلال السنة المالية المنتهية فى ٣١/ ١٢/ ٢٠١٦ . لقد تم إعتماد ومراجعة تقرير الإستدامة للعام ٢٠١٦ رسميا من جانب رئيس قطاع الإستدامة والمسئولية الإجتماعية، والرئيس التنفيذى، والرئيس التنفيذى للشئون المالية، ورئيس إدارة المخاطر بالشركة. لقد إستخدمنا مبادئ G4 التوجيهية الخاصة بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI وهى المبادرة الرائدة فى إطار المبادئ التوجيهية الدولية الخاصة بإعداد تقارير الإستدامة.

رسالة رئيس مجلس الإدارة:

بالنظرة التحليلية على المستوى الإقليمى والعالمى، فإن التأثيرات السلبية للتحديات الديموغرافية والتباطؤ الإقتصادى المستمر، جعل من الضرورى لأية منظمة أن تضع إستراتيجية إستدامة قوية وشاملة تدعم النمو التنظيمى مع ضمان تحقيق قدر أكبر من الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع. وبالنظر إلى التحديات الإقليمية الصعبة التى نواجهها فإنه من المهم لنا أن نحافظ على مكانتنا كمحركين للتغيير الإجتماعى والإقتصادى والبيئى.

تقييم الأهمية النسبية:

يتم تنفيذ عملية تحديد القضايا المهمة نسبيا للشركة من خلال تحليل لمجال الصناعة

وسياق الإستدامة الذى تعمل فيه الشركة بالإضافة إلى أهداف الشركة واتجاهاتها الإستراتيجية. ولذلك ركزت الأنشطة الهامة للشركة فى ثلاث مجالات رئيسية هى:

١- مسح الإستدامة المؤسسية: وذلك من أجل تحديد موضوعات الإستدامة المؤسسية الأكثر أهمية بالنسبة لأصحاب المصالح.

٢- مسح مشاركة الموظفين: لتحديد مدى الحاجة للتدريب والتطوير والتعويض والثقافة المؤسسية.

٣- المشاركة من خلال أدوات مؤسسية متنوعة مثل علاقات المستثمرين وحوكمة الشركات، والتنظيم، والعملاء، وقنوات التوزيع.

<u>السياق التشغيلى:</u>

- **قدمنا العديد من مشروعات الإتصال.**
- **ساهمنا فى بناء وتجديد المرارس وتقديم منح دراسية.**
- **تقديم مبادرة تشغيل الشباب للمساهمة فى تخفيض نسب البطالة.**

<u>إشراك الأطراف المعنية:</u>

تحافظ الشركة على مستوى عالى من الشفافية والتعاون والتواصل مع كل مجموعات أصحاب المصالح ومن خلال المشاركة الفعالة فإن الشركة قادرة على متابعة أجندة إستدامتها وضمان بقائها قادرة على الإستجابة لإحتياجات جميع أصحاب المصالح الرئيسيين.

<u>الأداء الإقتصادى:</u>

- **ساهمنا فى تحقيق مبادرة (رؤية جديدة للتوظيف العربى).**
- **أنشأنا إستثمارات إستراتيجية مع صناديق رأس مال إستثمارى إقليمية.**
- **ساهمنا فى زيادة ١% فى إجمالى الناتج المحلى المستدام.**
- **تحرص الشركة على إيجاد سلسلة قيمة مستدامة من خلال إختيار موردى الشركة على ضمان أنه فيما يتعلق بالموردين ذو الإنفاق الكبير حيث يتم منح الإعتبار الرئيسى لأولئك الموردين الذين ينتهجون سياسات راسخة وذات سمعة طيبة فيما**

يتعلق بالمسئولية الإجتماعية والإعتبارات البيئية.

المنتجات والعملاء:

لدينا إلتزام كامل بدعم الشمولية من خلال ضمان أن المنتجات والخدمات التى تقدمها الشركة تلبى إحتياجات جميع الشرائح، كما أن الإستثمار المستمر فى جودة الشبكة ونطاق التغطية تضمن لنا أن نستمر فى سد المزيد من الفجوة الرقمية والحفاظ على إتصالات يسهل الوصول إليها وفى متناول قاعدة عملائنا.

الأداء الإجتماعى:

- **واصلنا قياس التفاوت بين الجنسين داخل المؤسسة، كما واصلنا سياستنا الخاصة بتحقيق النمو على أساس الجدارة والإستحقاق وعدم التمييز.**
- **حافظنا على قنوات متعددة للموظفين ليتواصلوا ويعبروا من خلالها عن وجهات نظرهم بما فى ذلك مسح إشراك الموظفين واللقاءات المفتوحة المتكررة.**
- **أسسنا برنامج تدريب للخريجين مع إمكانية توظيفهم بعد التدريب.**

الأداء البيئى والمجتمعى:

- **المساهمة فى توسيع النشاطات لتدعيم فرص العمل والمشاريع الواعدة.**
- **تقديم دعم خدمات صحية لأطفال المدارس.**
- **تأسيس العديد من المشروعات الناشئة والقائمة على التكنولوجيا.**
- **تقديم تدريب إحترافى لرواد الأعمال فى المنطقة.**
- **المساهمة فى مبادرة (الأعمال تدعم التعليم).**
- **المساهمة فى تخفيض الإنبعاثات الكربونية وعمل حملات توعية داخلية بيئية لتشجيع كفاءة أكبر فى إستخدام الموارد وتعزيز السلوكيات الأكثر وعى بيئيا بين الموظفين.**
- **واصلنا تحديث محطاتنا بهدف تحسين كفاءة إستخدام الطاقة وتخفيض التلوث.**
- **الإلتزام بالمعايير البيئية العالمية وتركيب عدادات ذكية لقياس أكثر دقة للطاقة.**
- **تثقيف الموظفين حول قيمة الإشراف البيئى.**

التطلع للمستقبل:

تتلخص الخطوط العريضة لبعض مستهدفاتنا الرئيسية القصيرة والمتوسطة المدى على صعيد الإستدامة وهى:

- **توسيع نطاق وفعالية مشاركة أصحاب المصالح التابعين للشركة.**
- **تعزيز التوافق بين أعمال الشركة التجارية وأنشطة المسئولية الإجتماعية والإستدامة وبين أجندة التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٦.**
- **وضع وقياس مستهدفات فحص الموردين.**
- **المحافظة على إلتزامنا بتحقيق مستهدفات تقليص الإنبعاثات الكربونية.**
- **تنقيح سياسات واستراتيجات الحوكمة من أجل الحفاظ على الإمتثال للوائح الهيئة العامة للرقابة المالية.**
- **تعزيز العلاقات مع الهيئات التنظيمية والعملاء والموردين وشركاء الحلول.**
- **مواصلة تحسين ممارسات الشركة حول إدارة المخاطر.**
- **تعزيز أجندة الإبتكار على مستوى الشركة. ومواصلة معالجة عدم المساواة بين الجنسين.**

يعـــــــتمد،،،،،،

رئيس مجلس الإدارة **المدير المالى للشركة**

نموذج تقرير التوكيد المستقل للشركة (س) المقيدة بالبورصة
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/ ١٢/ ٢٠١٦

إلى السادة شركة (س)

لقد تم تكليفنا من قبل شركة (س) – ش.م.م. للقيام بتنفيذ مهام إرتباط توكيد مهنى مستقل فيما يتعلق بالمعلومات المختارة فى تقرير الإستدامة لشركة (س) عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/ ١٢/ ٢٠١٦.

نطاق العمل:

لقد قمنا بالتخطيط لعملنا وتنفيذه للحصول على الأدلة التى رأيناها ضرورية لغرض الإعراب عن إستنتاج حول التأكيد الإيجابى فيما يتعلق بالمعلومات المختارة. وقد إقتصر نطاق عملنا على المعلومات المختارة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/ ١٢/ ٢٠١٦، ولايشمل المعلومات الخاصة بأية فترات سابقة أو أية معلومات أخرى فيما يتعلق بهذا التقرير.

١- يحدد أبرز الإنجازات الرئيسية ضمن الأجزاء التالية من التقرير:

- رسالة رئيس مجلس الإدارة.
- السياق التشغيلى للشركة.
- التطلع للمستقبل.
- الموظفون.
- المجتمع والبيئة.

٢- البيانات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المختارة ضمن الأجزاء التالية من التقرير:

- حول التقرير.
- المقدمة.
- تقييم الأهمية النسبية.
- إشراك الأطراف المعنية.
- الأداء الإقتصادى.
- المنتجات والعملاء.

- الأداء الإجتماعى.
- الأداء البيئى والمجتمعى.

٣- تطبيق الإرشادات الخاصة بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI - إقرار شركة (س) فى جزء – حول هذا التقرير – بأنها أعدت التقرير طبقا للمبادئ التوجيهية- الخيار الأساسى- فى تطبيق إرشادات GRI G4

إرشادات رفع التقارير:

يتم الإفصاح عن إرشادات شركة (س) لرفع التقارير المتعلقة بالمعلومات المختارة فى الجزء الخاص بتقييم الأهمية النسبية ضمن تقرير الإستدامة.

المعايير المهنية المطبقة ومستوى التأكيد:

قمنا بتنفيذ مهام إرتباط التأكيد الإيجابى وفقا للمعيار الدولى الخاص بإرتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (ISA 3000) . يتم تصميم إرتباط التأكيد الإيجابى بغرض تقديم مستوى تأكيد مماثل لما تم الحصول عليه خلال مراجعة المعلومات المالية. ولغرض تحقيق التأكيد الإيجابى، يستوجب المعيار الدولى الخاص بإرتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ أن نقوم بمراجعة الإجراءات والأنظمة والقدرات المستخدمة لتغطية المجالات التى يتناولها التقرير. والتى طلب منا أن نبدى بشأنها تأكيد إيجابى. ولا يتضمن ذلك إختبارا مفصلا للبيانات المصدرية أو الفعالية التشغيلية للإجراءات وضوابط الرقابة الداخلية.

لقد إلتزم فريق العمل لدينا بسياسات الإستقلالية الخاصة بالمكتب والتى تغطى كافة متطلبات قواعد السلوك المهنى الخاصة بالإتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC) بل والتى تكون أكثر صرامة فى بعض الحالات. ومن أجل الإلتزام بهذه المعايير، تم تنفيذ عملنا من قبل فريق عمل مستقل متعدد التخصصات متضمنا خبراء فى مجالى الإستدامة والتأكيد.

القيود على منهجية رفع التقارير والقياس:

لاتخضع الإجراءات التى يتبعها أى من المؤسسات لتحديد وتجميع ورفع تقارير بالبيانات المتعلقة بأدائها غير المالى إلى الإجراءات الرسمية المتبعة فى رفع التقارير المالية. لذلك تخضع البيانات من تلك النوعية إلى إختلافات فى التعريفات وفى منهجيات التجميع و رفع

التقارير فى ظل عدم وجود معيار ثابت ومقبول. وقد يؤدى ذلك إلى وجود معلومات لا يمكن مقارنتها بين المؤسسات بل ومن عام إلى أخر داخل إطار مؤسسة ما، بسبب تطور المنهجيات.

العمل المنفذ:

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- إجراء مقابالات مع الموظفين المختارين بالإدارة التنفيذية على مستوى الشركة والذين يتحملون المسئولية التنفيذية عن الأمور التى يتناولها التقرير من أجل إستيعاب إدارة البيانات المرتبطة بالإستدامة واعداد التقارير.
- مراجعة المستندات الرسمية والمراسلات الداخلية المستلمة من قبل إدارة الإستدامة والمسئولية الإجتماعية لشركة (س) للتحقق من صحة المعلومات المفصح عنها.
- توجيه إستفسارات إلى الإدارة المعنية بشركة (س).
- إجراء التحليل والمراجعة، على أساس العينة، للقطاعات الرئيسية والأنظمة والعمليات والإجراءات والضوابط المتعلقة بعمليات الترتيب والتجميع والتحقق والإفصاح عن مؤشرات الأداء الخاصة بالمعلومات المختارة.
- تنفيذ إختبارات تحليلية على المعلومات المختارة.
- تقييم الإفصاح والعرض الخاص بالمعلومات المختارة.

مسئولية إدارة الشركة:

إن مسئولية إعداد وعرض تقرير إستدامة شركة (س) لسنة ٢٠١٦ وتحديث محتواه بما فى ذلك إختيار مؤشرات الأداء الرئيسية تقع على عاتق إدارة شركة(س).

مسئولية مراقب الحسابات:

إن مسئوليتنا هى الإعراب، بشكل مستقل، عن الرأى فيما يتعلق بالمعلومات المختارة، كما هو محدد فى " نطاق العمل" المذكور أعلاه، للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. كما أننا لانقبل أو نتحمل المسئولية تجاه أى طرف عدا شركة (س) وذلك فيما يتعلق بعملنا أو هذا التقرير أو الرأى الذى توصلنا إليه.

الرأى:

ومن رأينا أن المعلومات التى تم التأكيد عليها كما هو محدد فى نطاق عملنا والمذكور أعلاه فى تقرير الإستدامة لشركة (س) لسنة ٢٠١٦ تعبر بوضوح عن أداء الشركة لكل مؤشر من مؤشرات الأداء الإجتماعى والبيئى وذلك وفقا لمقاييس الإستدامة المقبولة والقوانين واللوائح المصرية ذات الصلة.

الإسكندرية فى ٢٠١٧/٣/١ **إسم المحاسب القانونى/**

التوقيع/

رقم سجل الهيئة العامة للرقابة المالية/

ملحق رقم (٢)

نتائج التحليل الإحصائى

١- وصف إجابات أفراد العينة:

		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	الإجمالي		
		التكرار	%التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي %	التكرار	التكرار النسبي %	التكرار	التكرار النسبي %	التكرار	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحالة الاولي (عدم وجود لتوكيد مراقب الحسابات)	ان تقرير الاستدامة يوفر معلومات غير مالية مفيدة في اتخاذ قرار منح الائتمان	14	30.4%	23	50.0%	9	19.6%	0	.0%	0	46	1.89	0.71
	سيكون للشركة الاولوية في منح الائتمان مقارنة بالشركات المنافسة التي لم تنشر تقرير الاستدامة	8	17.4%	21	45.7%	7	15.2%	10	21.7%	0	46	2.41	1.02
	ان هذا التقرير محل ثقة	15	32.6%	15	32.6%	16	34.8%	0	.0%	0	46	2.02	0.83
الحالة الثانية وجود لتوكيد مراقب الحسابات)	ان تقرير الاستدامة يوفر معلومات غير مالية مفيدة في اتخاذ قرار منح الائتمان	0	.0%	0	.0%	9	19.6%	18	39.1%	19	46	4.22	0.76
	سيكون للشركة الاولوية في منح الائتمان مقارنة بالشركات المنافسة التي لم تنشر تقرير الاستدامة	0	.0%	0	.0%	11	23.9%	12	26.1%	23	46	4.26	0.83
	ان هذا التقرير محل ثقة	0	.0%	0	.0%	5	10.9%	18	39.1%	23	46	4.39	0.68
		0	.0%	0	.0%	5	10.9%	18	39.1%	23	46	4.39	0.68

٢- إختبار درجة الموافقة على كل سؤال من الاسئلة التى وجهت للمستقصى أرائهم:

Wilcoxon Signed Rank Test: Q1_1; Q1_2; Q1_3; Q1; Q2_1; Q2_2; Q2_3; Q2

```
Test of median = 3.000 versus median > 3.000

          N for   Wilcoxon          Estimated
      N    Test  Statistic      P     Median
Q1_1  46     37        0.0  1.000      2.000
Q1_2  46     39      160.0  0.999      2.500
Q1_3  46     30        0.0  1.000      2.000
Q1    46     38        7.0  1.000      2.165
Q2_1  46     37      703.0  0.000      4.000
Q2_2  46     35      630.0  0.000      4.500
Q2_3  46     41      861.0  0.000      4.500
Q2    46     46     1081.0  0.000      4.330
```

توضح القيم الاحتمالية P_Value عدم قبول العبارات الثلاث فى حالة عدم وجود توكيد لمراقب الحسابات كذلك لم يتم قبول الثلاث عبارات بصفة عامة (Q1 العام).

بينما توضح القيم الاحتمالية والتى لم تتجاوز مستوى المعنوية ٥% للعبارات الثلاث وكذلك للمحصلة العامة لهم قبول الافراد لتلك العبارت فى حالة وجود توكيد لمراقب الحسابات.

٣- المقارنة بين درجتى القبول لكل سؤال فى كلا الحالتين (تأثير توكيد مراقب الحسابات على إجابات الأفراد):

NPar Tests
Wilcoxon Signed Ranks Test

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
ان تقرير الاستدامة مع توكيد مراقب الحسابات (يوفر معلومات غير مالية مفيدة فى اتخاذ قرار منح الائتمان) - ان تقرير الاستدامة بدون توكيد مراقب الحسابات (يوفر معلومات غير مالية مفيدة فى اتخاذ قرار منح الائتمان).	Negative Ranks	0(a)	.00	.00
	Positive Ranks	46(b)	23.50	1081.00
	Ties	0(c)		

	Total	46		
سيكون للشركة مع توكيد مراقب الحسابات(الاولوية فى منح الائتمان مقارنة بالشركات المنافسة التى لم تنشر تقرير الاستدامة) – سيكون للشركة بدون توكيد مراقب الحسابات(الاولوية فى منح الائتمان مقارنة بالشركات المنافسة التى لم تنشر تقرير الاستدامة).	Negative Ranks	2(d)	8.50	17.00
	Positive Ranks	41(e)	22.66	929.00
	Ties	3(f)		
	Total	46		
ان هذا التقرير مع توكيد مراقب الحسابات (محل ثقة) – ان هذا التقرير بدون توكيد مراقب الحسابات (محل ثقة).	Negative Ranks	0(g)	.00	.00
	Positive Ranks	45(h)	23.00	1035.00
	Ties	1(i)		
	Total	46		
القرار العام فى حالة توكيد مراقب الحسابات – القرار العام فى حالة عدم توكيد مراقب الحسابات.	Negative Ranks	0(j)	.00	.00
	Positive Ranks	46(k)	23.50	1081.00
	Ties	0(l)		
	Total	46		

a– ان تقرير الاستدامة مع توكيد مراقب الحسابات (يوفر معلومات غير مالية مفيدة فى اتخاذ قرار منح الائتمان) > ان تقرير الاستدامة بدون توكيد مراقب الحسابات (يوفر معلومات غير مالية مفيدة فى اتخاذ قرار منح الائتمان).

b– ان تقرير الاستدامة مع توكيد مراقب الحسابات (يوفر معلومات غير مالية مفيدة فى اتخاذ قرار منح الائتمان) < ان تقرير الاستدامة بدون توكيد مراقب الحسابات (يوفر معلومات غير مالية مفيدة فى اتخاذ قرار منح الائتمان).

C– ان تقرير الاستدامة مع توكيد مراقب الحسابات (يوفر معلومات غير مالية مفيدة فى اتخاذ قرار منح الائتمان) = ان تقرير الاستدامة بدون توكيد مراقب الحسابات (يوفر معلومات غير مالية مفيدة فى اتخاذ قرار منح الائتمان).

d– سيكون للشركة مع توكيد مراقب الحسابات(الاولوية فى منح الائتمان مقارنة

بالشركات المنافسة التى لم تنشر تقرير الاستدامة) > سيكون للشركة بدون توكيد مراقب الحسابات(الاولوية فى منح الائتمان مقارنة بالشركات المنافسة التى لم تنشر تقرير الاستدامة).

e- سيكون للشركة مع توكيد مراقب الحسابات(الاولوية فى منح الائتمان مقارنة بالشركات المنافسة التى لم تنشر تقرير الاستدامة) < سيكون للشركة بدون توكيد مراقب الحسابات(الاولوية فى منح الائتمان مقارنة بالشركات المنافسة التى لم تنشر تقرير الاستدامة).

f- سيكون للشركة مع توكيد مراقب الحسابات(الاولوية فى منح الائتمان مقارنة بالشركات المنافسة التى لم تنشر تقرير الاستدامة) = سيكون للشركة بدون توكيد مراقب الحسابات(الاولوية فى منح الائتمان مقارنة بالشركات المنافسة التى لم تنشر تقرير الاستدامة).

g- ان هذا التقرير مع توكيد مراقب الحسابات (محل ثقة) > ان هذا التقرير بدون توكيد مراقب الحسابات (محل ثقة).

h-ان هذا التقرير مع توكيد مراقب الحسابات (محل ثقة) < ان هذا التقرير بدون توكيد مراقب الحسابات (محل ثقة).

i- ان هذا التقرير مع توكيد مراقب الحسابات (محل ثقة) = ان هذا التقرير بدون توكيد مراقب الحسابات (محل ثقة).

j- القرار العام فى حالة توكيد مراقب الحسابات > القرار العام فى حالة عدم توكيد مراقب الحسابات.

k- القرار العام فى حالة توكيد مراقب الحسابات < القرار العام فى حالة عدم توكيد مراقب الحسابات.

l- القرار العام فى حالة توكيد مراقب الحسابات = القرار العام فى حالة عدم توكيد مراقب الحسابات.

Test Statistics (b)

	ان تقرير الاستدامة مع توكيد مراقب الحسابات (يوفر معلومات غير مالية مفيدة فى اتخاذ قرار منح الائتمان) – ان تقرير الاستدامة بدون توكيد مراقب الحسابات (يوفر معلومات غير مالية مفيدة فى اتخاذ قرار منح الائتمان)	سيكون للشركة مع توكيد مراقب الحسابات(الاولوية فى منح الائتمان مقارنة بالشركات المنافسة التى لم تنشر تقرير الاستدامة) – سيكون للشركة بدون توكيد مراقب الحسابات(الاولوية فى منح الائتمان مقارنة بالشركات المنافسة التى لم تنشر تقرير الاستدامة)	ان هذا التقرير مع توكيد مراقب الحسابات (محل ثقة) – ان هذا التقرير بدون توكيد مراقب الحسابات (محل ثقة)	القرار العام فى حالة توكيد مراقب الحسابات –القرار العام فى حالة عدم توكيد مراقب الحسابات
Z	-5.969(a)	-5.567(a)	-5.892(a)	-5.919(a)
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000

a- Based on negative ranks.

b- Wilcoxon Signed Ranks Test

توضح القيم الاحتمالية وجود اختلافات جوهرية بين الاجابات فى حالة وجود توكيد وعدم وجود توكيد وذلك عند مستوى معنوية ٥%.

جدول إختبار الإعتدالية للدراسة التجريبية

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Q1-1	.344	46	.000	.755	46	.000
Q1-2	.361	46	.000	.708	46	.000
Q1-3	.338	46	.000	.638	46	.000
Q2-1	.386	46	.000	.625	46	.000
Q2-2	.345	46	.000	.753	46	.000
Q2-3	.347	46	.000	.755	46	.000